المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

16/05/2016

Les diversités diasporiques africaines, un atout pour le développement africain (forum)

Les diversités diasporiques africaines, notamment leurs compétences mondialement reconnues dans différents domaines (scientifique, culturel, artistique), sont un atout pour le développement africain, ont souligné les participants au Forum "Diasporas Africaines", organisé en marge de la 16ème édition du festival Gnaoua et Musiques du Monde d'Essaouira.

Continent à forte et ancienne tradition migratoire, l'Afrique fait face à de nouvelles dynamiques de mobilité et à des reconfigurations profondes de ses anciennes formes migratoires, ont expliqué les intervenants à cette rencontre de deux jours placée sous le thème "diasporas africaines: racines, mobilités, ancrages".

Les intervenants, dont des penseurs et intellectuels, ont relevé que les indicateurs de la métamorphose des déplacements et de ses conséquences sur l'Afrique à long et moyen termes sont inégalement perçus par les institutions des pays d'origine.

Néanmoins, ont-ils noté, les institutions en charge des relations avec les populations dites diasporiques devront désormais composer avec cette mutation des déplacements afin de pouvoir capitaliser sur des ressources névralgiques pour le continent.

Ce forum a été l'occasion de se pencher sur les mobilités africaines et leurs multiples conséquences, de penser les apports diasporiques à l'Afrique et de réfléchir à ces nouvelles réalités de mise en mouvement de la diaspora.

Organisée par le Festival Gnaoua et Musique du Monde et le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), cette 5ème édition consacrée aux mobilités africaines, se décline en quatre principaux axes. Dans le premier axe sur "le cosmopolitisme africain", les participants ont tenté de faire une analyse pluridisciplinaire des nouvelles formes de circulation des Africains du monde avec un focus sur les modalités complexes des constructions plurielles d'identités qui en découlent.

Dans le deuxième axe sur "la diaspora et marchés de savoirs globaux", les participants ont noté que le flux des compétences restent positif dans les pays industrialisés, alors que la 3ème séance, organisée sous le thème "femmes africaines : apports, changements", a été l'occasion d'analyser l'apport du leadership féminin en diaspora, quant aux évolutions des contextes africains d'origine. Le dernier axe s'est intéressé à la question culturelle et artistique en mettant en évidence les offres des compétences et de rayonnement des univers culturels africains par l'apport des diasporas.

Organisée sous le Haut patronage de SM le Roi Mohammed VI, la 19ème édition du Festival Gnaoua et Musiques du Monde défend l'ancrage africain du Maroc à travers cette culture. Et c'est bien pour cela qu'avec le CNDH, les organisateurs consacrent un forum à l'Afrique pour la 3ème année consécutive.

14/05/2016

http://www.ccme.org.ma/fr/medias-et-migration/49175

بيان المنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات

لا لتشغيل القاصرات

بالكثير من الامتعاض والاستياء وبعميق الانتماء إلى كل الحركات الاحتجاجية المناضلة من أجل تجويد مرتكزات دولة الحق والقانون في بلادنا تعلن المنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات تدمرها ورفضها التام لشرعنة الحيف والتمييز من خلال مشاريع قوانين تذهب في الاتجاه المعاكس لدولة المواطنة والحق.

إن المنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات تعلنها صرخة استنكارية مدوية إثر تصويت أحزاب التحالف الحكومي في اجتماع لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب صبيحة يوم الإثنين 9 ماي 2016 على مشروع قانون 12/19 والمتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل للعمال المنزليين، مشروع قانون يسمح بتشغيل القاصرات والقاصرين ابتداء من 16 سنة وذلك ضدا على الدستور الذي ارتضاه المغاربة لهم قانونا في فاتح يوليوز 2011، ضدا على الاتفاقيات الدولية، **ضدا على توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي**.

تنبه المنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات إلى خطورة مشروع قانون 12/19 باعتباره تراجعا شديد الأهمية على أوضاع الطفولة بالمغرب وخرقا لمصادقته على اتفاقية حقوق الطفل منذ سنة 1993 ومسا بحقوقه الأساسية في مجال النمو والمساواة والتربية والتعليم والحماية من كل أشكال الاستغلال الاقتصادي والعنف، وذلك في تعارض تام مع مقتضيات نفس الاتفاقية في المادة 32 القاضية بضرورة توفير جميع شروط حماية الطفل وتجنيبه كافة أشكال الإكراه على أي عمل يمكن أن يعرضه لمخاطر مساره الطبيعي نحو مرحلة الرشد المتزن والمتوازن.

إن المنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات تذكر بعميق المرارة أن تشغيل العاملات والعمال المنزليين ابتداء من 16 سنة – سن لا يرقى إلى المسؤولية المدنية– هو فتح لأبواب مشرعة على التسرب الدراسي وزواج القاصرات والاغتصاب والعنف بكل أشكاله، مؤكدة على أهمية مرحلة المراهقة بكل ما تتطلبه من عناية أسرية داخل البيت ومتابعة تكوينية بيداغوجية داخل المؤسسة التعليمية كفضائين طبيعيين للطفلة والطفل في هذه المرحلة العمرية.

تدعو المنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات الحكومة إلى وقف مسلسل إفراغ الدستور من مضمونه الحقوقي المتقدم، كما تهيب بكافة أعضاء البرلمان للتحلي بالتعالي المطلوب عن منطق الاختلافات الحزبية وثنائية الأغلبية والمعارضة والتوجه صوب المنطق الحقوقي التوافقي المواطن والمأمول وذلك من أجل التصدي لمختلف التراجعات والبناء الفعلي لدولة الحق والمؤسسات.

إن المنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات، إذ تعي الخيط الناظم المحافظ للحكومة الحالية، تؤكد بجانب كل القوى الحية الديمقراطية والتقدمية أن تجويد القانون على قاعدة حفظ الكرامة وإرساء دعائم مجتمع العدالة الاجتماعية هو السبيل إلى مجتمع متسامح مع أعضائه على المستوى الوطني وهو دعم لمرافعاتنا من أجل قضيتنا الوطنية المشروعة على مستوى المنتظم الدولي

عن الكتابة الوطنية للمنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات

http://usfp.org.ma/ar/index.php/component/k2/item/838-2016-05-13-12-38-49

الحقاوي تتغيب وممثلتها «تهرب» من المساءلة حول تفعيل الحكومة لالتزامات ودعم الاتحاد الاروبي

11319/2

■ فاطمة الطويل

في موقف مخجل، انسحبت ممثلة وزارة التنمية و التضامن و المرأة و الأسرة من منصة اللقاء، خلال ندوة حول "تقييم نتائج انجازات الحكومة في تفعيل المساواة و الحقوق الإنسانية للنساء في ضوء استنتاجات باريس 2013" في إطار الحوار الوطني بين المجتمع المدني وصانعي القرار، و الذي نظمه اتحاد العمل النسائي يوم الجمعة 13 ماي بالرباط، حيث تفاجأ الحضور بممثلة الحقاوي تقف فجأة ودون سابق إنذار لتهم بمغادرة القاعة أمام اندهاش الجميع، حيث من المفترض أن تنتظر ممثلة الوزارة الانتهاء من تقديم العروض لتجيب عن تساؤلات القاعة حول انجازات الحكومة في تفعيل المساواة و الحقوق الإنسانية للنساء، و مدى ملاء متها مع المبادئ الدولية للمساواة التي يضخ الاتحاد الاروبي مبلغ 42مليون أورو في ميزانية الوزارة من أجل تنفيذها .

ممثلة الحقاوي اكتفت بالقول بأنها هنا فقط لقراءة كلمة الوزيرة وليس للرد على أي مساءلة، وأمام احتجاج القاعة التي لم تستسغ هذا السلوك غير المعهود في مثل هذه اللقاءات التفاعلية بين الحكومة و المجتمع المدني وفي حضرة ممثلين عن الاتحاد الاروبي الجهة الداعمة للوزارة ،اعتذرت ممثلة الوزيرة بأنها مرتبطة بالتزام لايتعدى نصف ساعة ثم تلتحق بالقاعة لكنها لم تعد،فكان العذر أكبر من الزلة ، حيث أوكلت الإجابة لأحدى الحاضرات من الوزارة التي اعتذرت هي الأخرى عن الالتحاق بالمنصة و اكتفت بالقول بأنها غير مسؤولة عن الرد على مساءلات الحضور. الندوة التي حضرها روبرت جوي سفير الاتحاد الاروبي بالمغرب ومساعده ،وعبد العزيز القراقي عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ويشرى العمراوي عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان و الوزيرة السابقة نزهة الصقلي، ومجموعة من البرلمانيات وممثلات الجمعيات النسائية الفاعلة بالمغرب وممثلات عن بعض الأحزاب السياسية الوطنية ومهتمات ومهتمين بالشأن النسائي، تدخل في إطار سلسلة من الحوارات الإقليمية و الوطنية التي انبثقت عن المؤتمر الوزاري الثالث 2013 في باريس الذي أكد على "تعزيز دور المرأة في المجتمع" لاسيما في سياق التحولات السياسية الجارية في دول حوض البحر الأبيض المتوسط وتردي أوضاع النساء بها .وتهدف هذه الحوارات الى تمكين منظمات المجتمع المدني من استخدام الاستنتاجات الوزارية الاورومتوسطية بشأن "تعزيز مكانة المرأة في المجتمع» كوثيقة سياسية أساسية للمساواة بين الجنسين على المستوى الوطني و الإقليمي وإشراك صناع القرار و الجهات الفاعلة في الدولة ومنظمات المجتمع المدني و القادة السياسيين من أجل تسطير الأولويات الوطنية و الدفع بتحقيق تراكم في السياسات الحكومية لفائدة حقوق النساء، و متابعة تنفيذ استنتاجات مؤتمر باريس الوزاري من أجل تبادل أفضل الممارسات و الدروس كأداة لصنع السياسات الرئيسية.

الندوة عرفت مداخلات مهمة صبت في مجملها على رفض أسلوب الحكومة في التعامل مع القضية النسائية واعتراض جميع مكونات المجتمع المدني على مشروع قانون المناصفة الذي صادق عليه مجلس النواب في انتظار كلمة مجلس المستشارين ضد إرادة الحركات النسائية و التنديد بقانون تشغيل الأطفال وتمديد فترة توثيق عقود الزواج الذي يسمح بتزويج القاصرات وغيرها من القضايا المجتمعية التي تكالبت عليها هذه الحكومة وعملت على تفعيلها ضد إرادة المجتمع المغربي.

كما خلصت الندوة لعدة توصيات سنعود بتفصيل لأطوار هذه الندوة في عدد لاحق.

الجامعة وتغير المناخ

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، أول أمس السبت، بشراكة مع المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، الملتقى الجهوي الجامعي الثاني تحت شعار «من أجل تعزيز دور الجامعة في رفع الوعي بالتغيرات المناخية وآثارها على حقوق الإنسان».

وتندرج هذه الفعالية في إطار الانخراط في الاستعدادات لتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (كوب 22) الذي ستحتضنه مدينة مراكش في شهر نونبر المقبل، وكذا تحضيرا لمؤتمر الأطراف لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط حول المناخ (ميدكوب 22)، الذي سينظم بمدينة طنجة في شهر يوليوز المقبل. ويهدف هذا الملتقى، الذي سيغني أشغاله مجموعة من الخبراء والأساتذة الجامعيين والفاعلين المؤسساتيين والجمعويين والطلبة، إلى تعبئة وتحسيس الطلبة بالجامعة بالتغيرات المناخية وتأثيرها على الحق في التنمية المستدامة، وعلاقتها بالنوع الاجتماعي، وكذا الرفع من الوعي بهذه الظاهرة عبر خلق منهجية فعالة للتحسيس والتعريف بدور المجتمع المدني في مؤتمرات الأطراف حول المناخ.

منتدى المناصفة والمساواة يطالب بتوثيق معاناة المرأة الصحراوية في تندوف

توثيق بالصوت والصورة لمعاناة النساء بمخيمات تندوف في لقاء حقوقي بأكادير

المرأة في المخيمات تعتبر مجرد وسيلة مادية في خدمة أهداف البوليساريو

9388/14

موفد «الصحراء المغربية» إلى أكادير: **عبد الهادي مزراري**

نقلت فعاليات حقوقية بالصوت والصورة معاناة النساء الصحراويات في مخيمات تندوف، خلال مائدة مستديرة نظمها «منتدى المناصفة والمساواة»، الجمعة الماضي بأكادير، حول «الحقوق الإنسانية للناس في تندوف»، ودعت المنسقة الوطنية للمنتدى، فاطمة السباعي، في افتتاح أشغال اللقاء إلى توثيق معاناة النساء بمخيمات تندوف وإطلاع الرأي العام الدولي عليها وتحميل المنتظم الدولي المسؤولية. وقالت إن التطرق إلى وضعية الحقوق الإنسانية للمرأة الصحراوية في مخيمات تندوف يأتي في سياق انشغال المنتدى بأوضاع المرأة، ولأهمية القضية النسائية في إطار قضية الصحراء المغربية، التي تشكل القضية الأولى بالنسبة لكل المغاربة، مؤكدة أن الاشتغال على هذا الموضوع، من زاوية حقوق النساء في مخيمات تندوف، وبحثه من كل الجوانب بطرق علمية وأكاديمية، هو أيضا في سياق المهام المنوطة بالجمعيات والتنظيمات المدنية، طبقا لما نص عليه الدستور، وتنفيذا لرفع مستوى أداء الدبلوماسية الموازية.

وقبل انطلاق أشغال اللقاء، عرض شريط وثائقي أنجزه المركز الدولي لحل النزاعات بالطرق السلمية (مقره في بيروت)، يتضمن شهادات وتصريحات لنساء صحراويات، عانين أشكالا مختلفة من الاستغلال المادي والمعنوي من قبل جبهة البوليساريو، أكدن أن المرأة في المخيمات تعتبر مجرد وسيلة مادية في خدمة سياسة الجبهة وأهدافها، وهي في كل مراحل حياتها، من الطفولة إلى الكهولة، محرومة من كافة الحقوق والصفات الإنسانية، وممنوعة من التمتع ببراءتها وهي طفلة وبشبابها وبأمومتها وهي ربة بيت، فمفهوم البيت والأسرة لا وجود لهما في مخيمات البوليساريو، حسب شهادات النساء العائدات من تندوف.

في مداخلته، أكد توفيق جازوليت، أستاذ القانون الدولي والعلوم السياسية بجامعة محمد الخامس بالرباط أن التطرق إلى موضوع معاناة المرأة في المخيمات مرتبط باستمرار مشكل الصحراء المغربية، الذي قال عنه في مداخلته حول «الحكم الذاتي في القانون الدولي العام، إنه السبيل الوحيد لطي ملف نزاع الصحراء، وإنهاء معاناة النساء والأطفال والشباب والشيوخ في المخيمات.

وتطرق جازوليت إلى أهمية المقترح المغربي، الذي وصفه من وجهة نظر القانون الدولي بالآلية القانونية والسياسية، التي من شأنها إقبار كافة المشاكل التي يعانيها الصحراويون وعلى كافة الأصعدة، في إطار ممارسة ديمقراطية تكفل الحقوق المادية والمعنوية، مشترطا التطبيق الصحيح والسليم والتام للديمقراطية.

من جهته، استعرض محمد شارف، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس اللجنة الجهوية بأكادير، «تتبع المجلس لوضعية حقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية للمملكة واهتمامه بحمايتها وصيانتها من كل الخروقات»، مستدلا بالتنويه الوطني الدولي الذي حصل عليه المجلس في هذا المجال. واستغرب شارف، في مداخلته حول «الحصيلة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في الأقاليم الصحراوية»، كيف «يعقل الاستعمال المغرض لحقوق الإنسان، ففي الوقت الذي يجري التركيز على حقوق الإنسان بمدن الصحراء المغربية، يقع تجاهلها بشكل متعمد في مخيمات تندوف»، واعتبر شارف ذلك من الجوانب التي ينبغي على المغرب وعلى الدول المعنية بنزاع الصحراء المغربية أن تركز عليها لكشف الخروقات، التي تحدث تحت حراب مليشيات البوليساريو، وبحماية الجيش الجزائري فوق أرض جزائرية.

وختم المجلس الوطني لحقوق الإنسان مداخلته بعرض تجربة المجلس وحصيلة عمله في الأقاليم الصحراوية أمام المشاركين في اللقاء، والاستئناس بها لإقرار توصيات تخص الدفاع عن أوضاع المرأة الصحراوية في مخيمات تندوف. من جانبه، دعا البشير عيوش، مستشار الشؤون الصحراوية في حكومة الشباب الموازية، في كلمته في موضوع «المرأة المغربية في مخيمات تندوف بين اللجوء والاحتجاز»، إلى اعتبار النساء في المخيمات محتجزات ورهينات لدى البوليساريو، ولا يتمتعن حتى بأدنى حقوق اللاجئين، كما نصت عليها اتفاقية جنيف. وطالب عيوش بالتحرك الفوري لكشف معاناة الصحراويات في المخيمات التي تحتجزهن فيها البوليساريو، والعمل على إيجاد حلول فورية لها.

الصباح
يومية مغربية شاملة

"أميج" تستنكر تشغيل الطفلات القاصرات

500114

استنكرت الجمعية المغربية لتربية الشبيبة تشغيل الطفلات خادمات للبيوت، ومواصلة الحكومة الحفاظ على سن الولوج للتشغيل في البيوت في 16 سنة، رغم مخالفته لرأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي تبناه مجلس المستشارين، في سياق دراسة مشروع القانون 12-19.

ونبهت الجمعية للضعف المؤسساتي في مجال حماية الطفل، باعتبار وضعية الطفلات الخادمات في البيوت هي أكثر فظاعة، وإلى عدم تمكين أطفال المغرب من الحق في التعليم العمومي مع تسجيل ارتفاع نسبة الهدر المدرسي، إذ يعد المغرب من بين الدول التي تسجل فيها أعلى نسبة في العالم العربي. وطالب "أميج" حظر تشغيل الطفلات خادمات في البيوت، ودعوة كافة الهيات والمسؤولين والجمعويين على المستوى الوطني والدولي، إلى مناهضة كل أشكال الاستغلال والعنف ضد الأطفال، خاصة الطفلات الخادمات في البيوت. كما طالبت الجمعية بتجريم تشغيل القاصرين في البيوت، وتحديد التدابير اللازمة لإعادة إدماج الأطفال ضحايا الظاهرة ، ووضع سياسة كاملة لحماية الأطفال، بشكل عام، وخطط عمل ضد استغلال الطفلات القاصرات خادمات في البيوت على وجه الخصوص . وتشبثت الجمعية بأحقية أطفال المغرب بالتمتع بكل الحقوق الواردة في اتفاقية حقوق الطفل دون أي تفريق، أو تمييز، مع التاكيد على أن يتمتع أطفال المغرب بالحماية وأحقية المشاركة بما يتماشى والمصلحة الفضلى للطفل . وشددت الجمعية، بقوة، على ضرورة أن تولي المخططات الوطنية والمحلية للمجالس والهيات المنتخبة وكذا القطاعات الحكومية أهمية للأطفال على جميع المستويات بما فيها ميزانيتها السنوية، مع اتخاذ التدابير اللازمة من أجل بلورة خطة وطنية لإعمال وتنفيذ مقتضيات الاتفاقية على قاعدة بيانات وإحصاءات مفصلة ودقيقة حول وضعية الطفولة ببلادنا، واستثمارها في وضع سياسات وبرامج لفائدة الطفل، مع الحرص على إشراك المنظمات غير الحكومية المستقلة المهتمة بحقوق الطفل .

ي. س

عن الحرية .. الحق والواجب

سمير عزو الاثنين 16 ماي 2016 - 10:42

كثيرا ما يتبادر للأذهان ونحن نتناول ثنائية الحقوق والواجبات، السؤال الجوهري الذي اهتم به مبكّرا الفلاسفة وعلماء القانون والأخلاق: من الأسبق والأولى في الإقرار : الواجب أم الحق ؟ ومن ثمة ما موقع الحرية في هذا التناسق ؟

يذهب فلاسفة «القانون الطبيعي» إلى أن العدالة الحقّة تقتضي تقديم الحقوق على الواجبات، باعتبار الحق هو معطى طبيعي (مثل حق الحياة والحق في الحرية)، حيث أنه بمجرد أن يولد المرء، تثبت له هذه الحقوق مباشرة دون أن يطالب بها. إن مدنية واجتماع الإنسان، دفعت به إلى التواضع والتفكير في آليات لترسيخ «العقد الإجتماعي»، ومن ثمة اختلف المفكرون حول تطبيق العدالة برمّتها، إذ يرى البعض منهم أن الحق أولى من الواجب، في حين يذهب الآخرون إلى أن الواجب أسبق. إن العدالة الحقيقية، في اعتبار كثير من الفلاسفة، من بينهم سقراط و جون لوك، هي التي تؤسس لأسبقية الحق على الواجب، على اعتبار أن القانون الطبيعي سابق لنشأة الدولة، وبذلك فإن حق الفرد سابق لواجب الدولة أيضا.

مرجعية القانون الوضعي فيما يخص حقوق الانسان، تستمد من فلسفة القانون الطبيعي، إذ أن المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1789 تنص على أن : «هذف كل جماعة سياسية هو المحافظة على حقوق الانسان الطبيعية». ومن جهة أخرى يعتبر أفلاطون «العدل هو أداء الفرد لواجبه وامتلاكه لما يخصه» فيقدّم بذلك أداء الواجبات على امتلاك الحقوق، في حين تولي الفلسفة الحديثة كما نجد مع كانط الأولوية للواجب على حساب الحق، لأن الأخلاق تقوم على فكرة الواجب لذاته. الأمر نفسه نجده عند علماء الاجتماع، وعلى رأسهم دوركايم الذي يؤكد على الطابع الاجتماعي للأخلاق التي هي نابعة في الأصل من الواجب. إنه لا تجوز المطالبة بالحق دون القيام بالواجب، ذلك أن حق الفرد، هو نتيجة في الحقيقة نتيجة لواجبات الأخرين نحوه، وعليه فالواجب سابق لاقرار الحق. إن العدالة تقوم على التوفيق بين الواجبات والحقوق، وعند هذا المستوى يظهر مدى تطور وإنسانية الأنظمة القانونية المقارنة، حيث يتم تحقيق توازن بين الحق من جهة والحرية، بالتالي ينال الفرد حقوقا في مقابل واجبات والتزامات يلتزم بها.

وسعيا من المشرّع لتحقيق التوازن والتناسق في التشريعات التي يؤسس عليها العدلة، يستحضر في إعداد القوانين قواعد الدقة والوضوح، إذ لابد من مراعاتها والتأكد من توفرها على صياغة تجعلها «قاعدة عامة، مجرّدة وملزمة». هذا فضلا عن احترام منطق العلاقة فيما بين القوانين القائمة والتشريع المقترح، وكذا الانسجام مع أساليب الصياغة الرسمية في الدولة.

في الفصل 37 من دستور 2011، ينص المشرع على ثلاثية: الحق، الحرية و الواجب إذ أنه « على جميع المواطنات والمواطنين احترام الدستور والتقيد بالقانون. ويتعين عليهم ممارسة الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور بروح المسؤولية والمواطنة الملتزمة، التي تتلازم فيها ممارسة الحقوق بالنهوض بأداء الواجبات».

نظرياً تتوزع مجالات الحرية على مجالات الحياة كافة، إلا أن الحريات الأساسية للإنسان تتركز في ستة أصناف، تتفرع منها أقسام عدة من الحقوق، فالحريات هي مجموع الحقوق والامتيازات التي يجب على الدولة أن تؤمّنها لحماية مواطنيها أو رعاياها، وهي تشير بصورة عامة إلى الحريات الأساسية التي يخوّلها الدستور للمواطن، من حقوق أساسية فردية وجماعية لكن من الذي يسبق في الإقرار، الحرية أم الحق ؟ الواضح أنه ما دامت ثنائية الحق

والحرية تجد أصلها في عمق فلسفة القانون الطبيعي، فإن ابن العبد الذي فقد حريته هو بدوره يولد محروما من كل الحقوق الأساسية الأخرى.

فلولا الحرية ما عرف الإنسان الحقّ أصلا، وعليه تعتبر الحرية قاعدة وأساس كل الحقوق. وحيث أن الدستور هو أسمى وثيقة قانونية ترجع و تنهل منها باقي أنواع التشريع في الوطن، فإن المشرّع الدستوري المغربي في تصديره لدسور 2011 ينص على أنه «وإدراكا منها لضرورة تقوية الدور الذي تضطلع به على الصعيد الدولي، فإن المملكة المغربية، العضو العامل النشيط في المنظمات الدولية، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات، وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا. كما تؤكد عزمها على مواصلة العمل للمحافظة على السلام والأمن في العالم». بعد هذا الإقرار للمبادئ والحقوق والواجبات، المتضمَّنة في المواثيق الدولية، التي تسمو بالمناسة، على دستور المملكة.

ينص المشرع في دستور 2011، في عنوان الباب الثاني على «الحريات و الحقوق الأساسية» في حين أشار إلى هذا الزوج معكوسا (الحقوق و الحريات الأساسية) في الفصول التي يحويها هذا الباب (الفصول 19، 34 و 37) الفصل 19 «احترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في الفصل المذكور، مع مراعاة الاختصاصات المسندة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان». الفصل 34 «تقوم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة. ولهذا الغرض، تسهر خصوصا على ما يلي: ء إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع» حيث يختص القانون، بالإضافة إلى المواد المسندة إليه صراحة بفصول أخرى من الدستور، بالتشريع في الميادين التالية».

و ذكر «الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في التصدير و فصول أخري». في الفصل 37، ينص المشرع على ثلاثية : الحق، الحرية و الواجب إذ أنه « على جميع المواطنات والمواطنين احترام الدستور والتقيد بالقانون. ويتعين عليهم ممارسة الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور بروح المسؤولية والمواطنة الملتزمة، التي تتلازم فيها ممارسة الحقوق بالنهوض بأداء الواجبات». ثم إن الملك (الفصل 42) «رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة". كما استثنى المشرع معاهدات الحقوق والحريات من توقيع الملك في الفقرة 2 من الفصل 55 الذي ينص على أنه «يوقع الملك على المعاهدات ويصادق عليها، غير أنه لا يصادق على معاهدات السلم أو الاتحاد، أو التي تهم رسم الحدود، ومعاهدات التجارة، أو تلك التي تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة، أو يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير تشريعية، أو تتعلق بحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، العامة أو الخاصة، إلا بعد الموافقة عليها بقانون». الفصل 133 «تختص المحكمة الدستورية بالنظر في كل دفع متعلق بعدم دستورية قانون، أثير أثناء النظر في قضية، وذلك إذا دفع أحد الأطراف بأن القانون، الذي سيطبق في النزاع، يمس بالحقوق وبالحريات التي يضمنها الدستور».

الفصل 161 «المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة وطنية تعددية ومستقلة، تتولى النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وبضمان ممارستها الكاملة، والنهوض بها وبصيانة كرامة وحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، أفرادا وجماعات، وذلك في نطاق الحرص التام على احترام المرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال». في العنوان الذي يلي الفصل 160 من أجل استعراض الهيئات مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية". هذا، وبعد تناول المشرع الدستوري لثنائية الحقوق و الحريات، يعود في فصول أخرى متفرقة (الفصل 11، 27، 59 و 175) لاستعمال العبارة الثنائية المتضمة في عنوان الباب الثاني (الحريات و الحقوق الأساسية) في ختام الباب الثالث (الملكية)، الفصل 59 ينص عن الحريات و الحقوق الأساسية كما هو في عنوان الباب الثاني. في الفصل 11 «يحدد القانون القواعد التي تضمن الاستفادة، على نحو منصف، من وسائل الإعلام العمومية، والممارسة الكاملة للحريات والحقوق الأساسية، المرتبطة

بالحملات الانتخابية، وبعمليات التصويت. وتسهر السلطات المختصة بتنظيم الانتخابات على تطبيقها». أما الفصل 27 "لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة".

الفصل 59 «إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة، أو وقع من الأحداث ما يعرقل السير العادي للمؤسسات الدستورية، أمكن للملك أن يُعلن حالة الاستثناء بظهير، بعد استشارة كل من رئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، ورئيس المحكمة الدستورية، وتوجيه خطاب إلى الأمة. ويُخول الملك بذلك صلاحية اتخاذ الإجراءات التي يفرضها الدفاع عن الوحدة الترابية، ويقتضيها الرجوع، في أقرب الآجال، إلى السير العادي للمؤسسات الدستورية. لا يحل البرلمان أثناء ممارسة السلطات الاستثنائية. تبقى الحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور مضمونة. تُرفع حالة الاستثناء بمجرد انتفاء الأسباب التي دعت إليها، وباتخاذ الإجراءات الشكلية المقررة لإعلانها". الفصل 175 «لا يمكن أن تتناول المراجعة الأحكام المتعلقة بالدين الإسلامي، وبالنظام الملكي للدولة، وبالاختيار الديمقراطي للأمة، وبالمكتسبات في مجال الحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور ».

في الأخير، قد تكون ثنائية «الحقوق و الحريات» من جهة و «الحريات و الحقوق» من جهة ثانية، تؤدي نفس المعنى المقصود من طرف المشرع الدستوري. لكن حيث أن الدستور أسمى وثيقة في التشريع، وحيث أن المتخصصين في فلسفة القانون، يفرقون بين الإثنين، فإن الصياغة المتكاملة والسليمة لمجموعة نصوص قانونية، تستوجب ضرورة وجود تناسق بين العناوين ومضامين الفصول.

http://www.hespress.com/writers/306214.html

١٠٧٥/٢

إدريس الضحاك

طغى الجدل المثار حول قانون العاملات والعمال المنزليين، الذي تم التصويت عليه في اجتماع لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، على أشغال اجتماع المجلس الحكومي، المنعقد يوم الخميس الماضي.

وأفادت مصادر حكومية بأن بعض الوزراء تطرقوا إلى الحرج الذي تسببه لهم السن القانونية لتشغيل العمال والعاملات المنزليين، والذي تم تحديده في 16 سنة، عوض 18 سنة الذي طالبت به فرق المعارضة، وكذلك السن القانونية التي أوصى بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان. لكن إدريس الضحاك، الأمين العام للحكومة، اعترض على إمكانية إدخال تعديل على القانون أثناء التصويت عليه خلال الجلسة التشريعية العامة، التي سيعقدها مجلس النواب للمصادقة النهائية على القانون، والتي تسمح بإدخال تعديل على السن القانونية.

في بيان للجمعية المغربية لتربية الشبيبة « أميج» المطالبة بتجريم تشغيل القاصرين في البيوت وتحديد التدابير اللازمة لإعادة إدماج الأطفال ضحايا الظاهرة

2016 - 05 - 15

توصلنا من المكتب الوطني للجمعية المغربية لتربية الشبيبة، ببيان بشأن موقفها من قضية تشغيل القاصرات في البيوت ، جاء فيه :

«بالرغم من مصادقة المغرب على اتفاقية حقوق الطفل، منذ يوليوز 1993،والبروتوكولين الملحقين بها؛ فإن أوضاع الطفولة بالمغرب ما فتئت تعرف تراجعا خطيرا على أكثر من مستوى، باعتراف التقارير الصادرة عن القطاعات الحكومية المختصة نفسها، ومن خلال ما عبرت عنه اللجنة الأممية لحقوق الطفل من ملاحظات وأصدرته من توصيات، عقب مناقشتها للتقرير الحكومي، المقدم من طرف الدولة المغربية ، وهو ما يؤكد تملص الدولة من الوفاء بالتزاماتها القاضية بإعمال حقوق الطفل، واكتفائها بالخطابات الجوفاء حول المخططات والاستراتيجيات التي تفندها الحقائق الساطعة حول تردي أوضاع الطفولة ببلادنا .

إن الجمعية المغربية لتربية الشبيبة وهي تتابع عن كثب المستجدات التي طرأت في الساحة السياسية والمتمثلة في المصادقة على قانون 12-19 من طرف الحكومة والسلطة التشريعية، والذي يبيح إمكانية تشغيل الأطفال في البيوت ،بالرغم من تحديده فوق 16 سنة في إطار سياق تعرفه بلادنا ، والمتمثل في تزايد انتهاك الحقوق الإنسانية للأطفال واستمرار استغلالهم الجنسي والاقتصادي ، وضعف الحماية المؤسساتية.

تستنكر:

تشغيل الطفلات كخادمات للبيوت، ومواصلة الحكومة الحفاظ على سن الولوج للتشغيل في البيوت في 16 سنة، رغم أن ذلك **يخالف رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس** الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي تبناه مجلس المستشارين، في سياق دراسة مشروع القانون 12-19.

– الضعف المؤسساتي في مجال حماية الطفل، باعتبار وضعية الطفلات الخادمات في البيوت هي أكثر فظاعة .

– عدم تمكين أطفال المغرب من الحق في التعليم العمومي مع تسجيل ارتفاع نسبة الهدر المدرسي، حيث يعد المغرب من بين الدول التي تسجل فيها أعلى نسبة في العالم العربي.

وتعلن وتطالب :

– حظر تشغيل الطفلات خادمات في البيوت، ودعوة كافة الهيئات والمسؤولين والجمعويين على المستوى الوطني والدولي، لمناهضة كل أشكال الاستغلال والعنف ضد الأطفال، خاصة «الطفلات الخادمات في البيوت» .

– تطالب بتجريم تشغيل القاصرين في البيوت، وتحديد التدابير اللازمة لإعادة إدماج الأطفال ضحايا الظاهرة .

– وضع سياسة كاملة لحماية الأطفال، بشكل عام، وخطط عمل ضد استغلال الطفلات القاصرات خادمات في البيوت على وجه الخصوص .

– التشبث بأحقية أطفال المغرب بالتمتع بكل الحقوق الواردة في اتفاقية حقوق الطفل دون أي تفريق أو تمييز.

– التأكيد على أن يتمتع أطفال المغرب بالحماية و أحقية المشاركة بما يتماشى والمصلحة الفضلى للطفل .

– تطالب بالتعبئة الوطنية لكل الفاعلين للعمل سويا وبشكل استعجالي، لوضع حد لكل أشكال العنف والمعاملة السيئة والاستغلال الجنسي الذي يتعرض له الأطفال ، والعمل على وضع استراتيجية وطنية للحد من الاستغلال الاقتصادي الذي يعاني منه الأطفال وخاصة الطفلات خادمات البيوت .

– توفير لكل طفل وطفلة مغربية مقعد بالمدرسة العمومية وإعادة الاعتبار للمدرسة العمومية وإصلاح منظومة التربية والتكوين .

– تشدد بقوة على ضرورة أن تولي المخططات الوطنية والمحلية للمجالس والهيئات المنتخبة وكذا القطاعات الحكومية، أهمية للأطفال على جميع المستويات بما فيها ميزانيتها السنوية.

– اتخاذ التدابير اللازمة من أجل بلورة خطة وطنية لإعمال وتنفيذ مقتضيات الاتفاقية على قاعدة

بيانات وإحصاءات مفصلة ودقيقة حول وضعية الطفولة ببلادنا، واستثمارها في وضع سياسات وبرامج لفائدة الطفل، مع الحرص على إشراك المنظمات غير الحكومية المستقلة المهتمة بحقوق الطفل .

– خلق مؤسسة وطنية مستقلة تعنى بحقوق الطفل، تكون مهمتها تتبع أوضاع الطفولة وتلقي الشكايات والعمل على إصدار مدونة خاصة بحقوق الطفل .

إن الجمعية المغربية لتربية الشبيبة تعتبر نفسها طرفا مدنيا في قضايا الطفولة والشباب محليا ووطنيا».

https://www.maghress.com/alittihad/1238719

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

الطفولة تحت رحمة نيران الحكومة

أثارت مصادقة لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب على القانون المتعلق بالعمال المنزليين، والذي يسمح بتشغيل الخادمات القاصرات في سن 16 سنة، الكثير من الجدل في الآونة الأخيرة، ما يفتح المجال لتسليط الضوء على وضعية الأطفال بشكل عام خلال الولاية الحكومية الحالية، خاصة أن منظمات وطنية ودولية أصدرت تقارير وإحصائيات صادمة حول وضعية أطفال المغرب، وسجلت تزايد الاعتداءات على الأطفال، وكذلك ارتفاع نسبة الهدر المدرسي وتفشي ظاهرة أطفال الشوارع والمتخلى عنهم.

إعداد: محمد اليوبي - كريم أمزيان - النعمان اليعلاوي

107518-9

تقرير حقوقي يفضح تجاهل الحكومة للوضعية المقلقة لأطفال المغرب

هناك أرقام صادمة تتعلق بتشغيل الأطفال القاصرين بالمغرب، واكد المحك الدائم حول التشغيل الذي نشرت نتائجه المندوبية السامية للتخطيط بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة تشغيل الأطفال، أن عدد الأطفال المشتغلين الذين تتراوح اعمارهم ما بين 7 واقل من 15 سنة، بلغ 92 الفا، اي ما يعادل 1.9 بالمائة من مجموع الأطفال الذين ينتمون لهذه الفئة العمرية، رغم أن المكان الطبيعي لهؤلاء الأطفال هو المدرسة وليس خارجها، وحماية الأطفال في العمل تشكل جزءا هاما من الحقوق الإنسانية التي تكفلها المواثيق والمعايير الدولية ذات الصلة، وتحميها احكام الدساتير والقوانين الوطنية باعتبار أن عمل الأطفال في سن مبكرة واحيانا في أسوأ الأشكال، يعد انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان الأساسية، وهو ما عبر عنه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تقرير، حيث وعد بالقيام بحملة ترافع من أجل القضاء التام والنهائي على تشغيل الأطفال، والذي اعتبره نابعا ليس فقط من قناعة مبدئية، وإنما هو إقرار لواقع مقلق أكده باستمرار البحث الدائم حول التشغيل.

أرقام صادمة

على الرغم من أن المغرب يصنف على انه ثالث الدول العربية إنفاقا على التعليم بنسبة 5.5 في المائة من الدخل الوطني، فإنه لا زال يحتل مراتب متأخرة في عدد من المؤشرات، حيث سجلت مختلف التقارير ارتفاع نسب الهدر المدرسي، إذ إن 10 في المائة من الأطفال لا يلتحقون بالمدرسة. وسجلت التقارير الدولية أن 13 في المائة من الأطفال المغاربة لم ينتقلوا إلى مرحلة التعليم الثانوي الإعدادي لأسباب مختلفة، وأن حوالي 34.5 في المائة فقط هي نسبة التلاميذ التي تلتحق بالتعليم بالثانوي، و10 في المائة تنمكن من الالتحاق بالتعليم العالي بسبب الهدر المدرسي في مختلف مستويات التعليم، ولم يتمكن المغرب من تحقيق تعميم التعليم الأساسي الشامل نتيجة عدم قدرته في الارتقاء بمعدل القيد الصافي للأطفال في مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي.

وسجلت المعطيات الرقمية الواردة في تقرير "اليونسكو"، أن معدل الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدارس قبل الابتدائي بلغ نحو 20 في المائة بالنسبة للذكور و47 في المائة بالنسبة للإناث.

وحسب تقرير صادر عن الشبكة المغربية للدفاع عن الحق في الصحة، فإن معدل وفيات الأمهات والرضع في المغرب يعد واحدا من اعلى المعدلات في العالم، وتعرف هذه النسبة تفاوتات صارخة بين الجهات والمدارين الحضري والقروي. وتعزى هذه الوفيات إلى عدم توفر الشروط الصحية اللازمة للولادة، ولم تحقق الحكومة الحالية هدف خفض معدلات وفيات الأطفال إلى 23 وفاة لكل 1000 ولادة حية، وتقليص معدل وفيات المواليد الجدد من 19 إلى 12 وفاة لكل 1000 ولادة حية، وخفض وفيات النساء عند الولادة إلى 50 وفاة لكل 100 الف ولادة حية. وظل ارتفاع وفيات الأمهات أثناء وبعد الوضع ما بين 120 إلى 130 في كل الف ولادة حية. والأطفال دون سن الخامسة تفوق نسبتهم 31 وفاة لكل 1000 ولادة حية، لذلك صنف تقرير دولي المغرب ضمن خانة الدول التي لم تتمكن من تحقيق الهدف الإنمائي للألفية (2015-2000). وحسب إحصاءات عدد من المنظمات الأممية، فإن المغرب مازال متأخرا في التصدي لوفيات الأطفال الذين يبلغون اقل من خمس سنوات، رغم كل الجهود المبذولة، إذ مازال متخلفا عن بلدان المغرب العربي، حيث لم تسجل في تونس، حسب إحصاءات هذه المنظمات دائما، سوى 14 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية.

وهناك إحصائيات سجلت تزايد ظاهرة أطفال الشوارع وتزايد حالات اغتصاب الأطفال، وارتفاع معدل العنف ضد النساء، وتزايد حالات زواج الطفلات القاصرات. كما أبانت إحصائيات جديدة صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، ارتفاع معدل تشغيل الأطفال، بينهم أطفال تتراوح أعمارهم ما بين 7 سنوات و15 سنة، ما يطرح عدة أسئلة حول الإجراءات المتخذة من طرف وزارة الأسرة والتضامن وحماية الطفولة، بعد تجميد أغلب القوانين والمبادرات التي تقوم بها الوزيرة المنتمية على القطاع، بسيمة الحقاوي، والتي أقبرت بدورها جميع المشاريع التي وضعتها الوزيرة السابقة، نزهة الصقلي، خاصة في ما يتعلق بمجال حماية الطفولة.

غياب الحماية

رصد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تقرير خاص عن مراكز الحماية الاجتماعية، جملة من الاختلالات، حيث قام المجلس بتحليل واقع الأطفال المودعين في مراكز حماية الطفولة، ولاحظ وجود مجموعة من المشاكل تجعل من مسار عملية إيداع الأطفال مراكز حماية الطفولة، غير متلائمة مع المعايير الدولية ذات الصلة سواء على مستوى البنية التحتية، أو على مستوى الإشراف والتأطير وظروف العيش والأمن والسلامة، خاصة بالنسبة للأطفال دون سن 12 عاما والأطفال في وضعية إعاقة، فضلا عن موقع الطفل في مسار المحاكمة وسبل التظلم وإيداع الأطفال بدون تصنيف قائم على السن أو سبب الإيداع.

وكشف تقرير المجلس أن عددا كبيرا من الأطفال المودعين في هذه المراكز، يتعرضون لمعاملة سيئة، نظرا لافتقاد هذه المراكز للمعايير المعتمدة في مجال الاستقبال والتكفل بالأطفال.

وأشار التقرير إلى أن هذه المراكز تؤوي أطفالا تختلف أعمارهم، وكذلك أوضاعهم اختلافا كبيرا، إذ يشكل اختلاط من هم في وضعية صعبة، مثل الأطفال المبعدين عن وسطهم العائلي غير الملائم، والمهملين، أو الأطفال المشردين والمنسولين، مع أطفال في نزاع مع القانون أي المحكومين أو في طور المحاكمة، الأمر الذي يشكل عائقا أمام توفير التكفل الملائم لكل فئة، ويطرح تساؤلات حول سلامة الأطفال دون سن 12 عاما، وكذلك الأطفال المعاقين.

وفي ظل غياب مراكز الحماية، بلجأ الأطفال في وضعية صعبة إلى العيش في شوارع المدن، ما يعرضهم لمختلف الانتهاكات والاغتصاب.

وتفيد بعض الإحصائيات أن عدد أطفال الشوارع بالمغرب يتراوح بين 30 ألفا و50 الف طفل، وهناك دراسة أنجزتها جمعيات فرنسية ومغربية، خلصت إلى أن عدد أطفال الشوارع في المغرب ارتفع خلال السنوات الأخيرة، ليصل إلى 30 الف طفل.

وسجلت الدراسة ارتفاع نسبة الفتيات بين أطفال الشوارع في المغرب، إذ انتقلت من 11 في المائة سنة 2009 إلى 27 في المائة سنة 2013، ما يساهم في ارتفاع أعداد أطفال الشوارع، بسبب الاعتداءات الجنسية على فتيات الشوارع، التي نتجت عنها ظاهرة «أطفال أطفال الشوارع».

وتضم مدينة الدار البيضاء وحدها حوالي 8 آلاف طفل يحترفون التسول بالشوارع، أما عدد الولادات التي تسجل يوميا خارج إطار الزواج، فهناك أرقام صادمة كشفت عنها جمعيات مهتمة، حيث سجلت ارتفاع عدد الأطفال الذين يولدون خارج مؤسسة الزواج إلى 153 طفلا يوميا، أي ما يزيد عن 50 الف طفل سنويا، وبصل عدد الأطفال المتخلى عنهم يوميا إلى 24 طفلا، أي ما يزيد عن 8 آلاف طفل يكونون عرضة للتشرد بالشوارع سنويا، والعدد مرشح للارتفاع بسبب تزايد ظاهرة الاعتداءات الجنسية والاغتصاب داخل المدن الكبرى، وتشير الأرقام إلى حوالي 500 الف.

وحسب دراسة ميدانية أنجزتها وزارة التنمية الاجتماعية، في عهد الوزيرة السابقة نزهة الصقلي، فإن مدينة الدار البيضاء وحدها تحتضن 294 طفلا في وضعية الشارع، أي 38 في المائة من مجموع الأشخاص في وضعية الشارع، وان 89 في المائة من هؤلاء الأطفال هم ذكور، و11 في المائة إناث، ضمنهم طفلات أمهات عازبات (أطفال الشوارع)، وأغلب هؤلاء الأطفال بنسبة (56 في المائة) يتعاطون للتسول، فيما الباقون يقومون بالعمل في تنظيف زجاج السيارات، بيع السجائر، بيع الخضر، ضمنهم نسبة لا تتجاوز 1 في المائة يتعاطون للسرقة والدعارة.

إضافة إلى تفشي الفساد بشكل خطير ودون إجراءات واضحة من الحكومة للتحقيق فيه.

وأكد التقرير أن المغرب يصنف في مراتب متأخرة لوفيات الأطفال أقل من 5 سنوات، بسبب الأمراض المختلفة والنقص الحاد في التغذية، رغم التراجع البسيط في نسبة الوفيات، ما يؤكد تدهور وضعية وفيات الأطفال حيث إن معدل وفيات الأطفال المغاربة دون سن الخامسة، بلغ حوالي 36 وفاة عن كل الف ولادة حية. ويعاني نحو 10 في المائة من أطفال المغرب من الهزال الشديد والمتوسط، ونحو 22 في المائة من الأطفال يعانون من النمو المتعثر، في حين يعاني حوالي 2 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة، من نقص في الوزن، فيما بلغ معدل وفيات الرضع أقل من سنة نحو 30 وفاة عن كل الف ولادة حية، مع ارتفاع نسبة وفيات الأمهات عند الولادة.

هذا وسجل التقرير ارتفاع نسب الهدر المدرسي، حيث إن نسبة 10 في المائة من الأطفال الذين يبلغون السن المخولة لهم للالتحاق بالتعليم الابتدائي، لم يلتحقوا قبل ثلاث سنوات.

وسجلت التقارير الدولية أن 13 في المائة من الأطفال المغاربة لم ينتقلوا إلى مرحلة التعليم الثانوي الإعدادي لأسباب مختلفة، في حين أن عددا من الدول العربية أسطاعت أن تحارب الهدر المدرسي وسجلت نسبا أقل من المغرب، مثل الجزائر وتونس والسودان لا تتعدى نسبة الهدر بها أكثر من 4 في المائة، وان نسبة التحاق التلاميذ بالثانوي لم تتجاوز قبل ثلاث سنوات نسبة 34.5 في المائة.

وسجلت المعطيات الرقمية الواردة في تقرير «اليونسكو»، أن معدل الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدارس قبل الابتدائي، بلغ نحو 20 في المائة بالنسبة للذكور، ونسبة47 في المائة بالنسبة للإناث.

وأشار التقرير إلى أن الآلاف من الأطفال يتم الزج بهم في عالم الشغل واستغلالهم في أعمال مضرة بنموهم وصحتهم، في غياب أي حماية أو مراقبة قانونية، حيث إن 8 في المائة من الأطفال المغاربة يزاولون أعمالا دون أن يستفيدوا من حقهم في اللعب والدراسة والتمتع بفترة الطفولة التي يعيشونها. ويشكل الإناث النسبة نفسها مقارنة بالذكور، مع استمرار استغلال الفتيات في المنازل الخاصة وتعرضهن للعنف الجسدي واللفظي والعزل، وعملهن ساعات طوال (100 ساعة أو أكثر أسبوعيا) دون راحة أو عطل، مضافا إلى ذلك الحرمان من التعليم، وقلة الطعام أو الرعاية الطبية أحيانا، فضلا عن تنامي ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال، وصمت الحكومة المغربية عن السياحة الجنسية وعن حالات الاعتداء الجنسي على الأطفال من طرف أشخاص ذوي نفوذ، وكذلك أطفال الشوارع في تزايد مستمر، وهم عرضة لكافة أنواع سوء المعاملة وتنامي ترويج المخدرات وسطهم.

وأمام هذا الوضع الذي وصفته الرابطة بالمأسوي، طالبت الحكومة بتنفيذ التوصيات والملاحظات الأممية المتعلقة بالطفل، ومن أهمها عدم إحراز تقدم في اعتماد قانون شامل عن الطفل، علما أنه اقترح وضعه في عام 2003، واستمرار وجود أحكام كثيرة في مدونة الأسرة تنطوي على تمييز في حق الفتيات، وتبقى على تمييز شديد بين الجنسين، فضلا عن الافتقار إلى الإنفاذ الفعلي للتشريعات القائمة المتعلقة بالأطفال، وذلك أساسا بسبب قلة الموارد وضعف القدرات والرقابة. كما طالبت بجعل جميع التشريعات الوطنية، وبخاصة مدونة الأسرة، تتوافق مع الاتفاقية الدولية التي صادق عليها المغرب، وبأن تسارع إلى إلغاء جميع الأحكام التي تنطوي على تمييز في حق الفتيات والنساء وتضر بجميع الأطفال، من قبيل أحكام الميراث وتعدد الزوجات.

وأوصت الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، بوضع إجراءات ملموسة للحد من السياحة الجنسية، بما فيها التنسيق دوليا لوضع لائحة سوداء لمغتصبي الأطفال الأجانب لمنعهم من الدخول إلى المغرب قصد السياحة الجنسية، ووضع حد لإفلات بعض مرتكبي الجرائم من ذوي النفوذ ضد الأطفال من العقاب، واتخاذ إجراءات حمائية لفائدة الأطفال المعرضين للاستغلال الاقتصادي، ومنع تشغيل الأطفال دون سن 15 مع الإسراع بإخراج القانون المنظم لعمل خادمات البيوت قصد تمكين أجهزة تفتيش الشغل من مراقبة ظروف التشغيل في البيوت، ومعاقبة مستغلي الطفلات دون السن القانونية للشغل في هذا المجال، واتخاذ كافة التدابير لمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال وحمايتهم منها، بما في ذلك العنف البدني والنفسي والجنسي والمزلي والإهمال، وسوء المعاملة من قبل المسؤولين الأمنيين في ملاعب كرة القدم ومراكز الشرطة والاحتجاز أو الرعاية الاجتماعية، مع وضع برامج لمواجهة ظاهرة أطفال الشوارع وتقديم المساعدة الضرورية لهم ولأسرهم.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

الهدر المدرسي.. المندوبية السامية للتخطيط تدق ناقوس الخطر

نبهت المندوبية السامية للتخطيط من ارتفاع ظاهرة الهدر المدرسي في أوساط الأطفال أقل من 18 سنة، وقالت المندوبية في مذكرة لنتائج البحث حول "الرأسمال البشري بالمغرب" الذي كانت قد أجرته في السنة الماضية إن "الحكومة مطالبة بإعطاء الأهمية الكبرى لتقوية قطاع التعليم مع تحويل البنيات الاقتصادية الكبرى في المغرب للتمكن من تقوية الرأسمال البشري" مؤكدة أن "المعطيات التي أظهرتها الأبحاث المنجزة أوضحت أن النزعة الموجودة اليوم هو الخروج في أقرب وقت من المدرسة وهو ما يفسر النسبة المرتفعة من الهدر المدرسي في مستويات الابتدائي والعالي والثانوي، وهو أيضا ما يعيق توفير رأسمال بشري بمستوى مرتفع كشأنه في باقي الدول مثيلات المغرب"، حسب المندوبية التي نبهت إلى ارتفاع هذه الظاهرة في أوساط الأطفال في العالم القروي أكثر من أقرانهم في المدن.

وفي السياق ذاته، دقت المندوبية السامية للتخطيط ناقوس الخطر في نتائج البحث الذي أنجزته، والذي لم يجد آذانا صاغية من حكومة عبد الإله بنكيران، حول ارتفاع الهدر المدرسي في مستويات أولى للتعليم، موضحة أن النماذج السيئة التي تتواجد داخل الأسر المغربية لعاطلين في مستويات علمية جامعية، تدفع الأطفال إلى النفور من المدرسة وبالتالي تشجع على الهدر المدرسي، حسب المندوبية التي دعت إلى التركيز على تثمين الرأسمال البشري من خلال الرفع من جودة التعليم كمؤشر قوي من مؤشرات أهداف الألفية ما بعد 2015، ومشددة على أن الرفع من جودة التعليم من شأنه الرفع من مردوديته.

وإلى جانب بحث المندوبية، نبهت الشبكة المغربية للتحالف المدني للشباب من أجل الإصلاح، مسؤولي وزارة التربية والتكوين إلى ضرورة إلغاء فصل تلاميذ المؤسسات و"أخذ التدابير اللازمة لإيجاد حلول أخرى غير حلول فصل التلاميذ الى الشارع، لأن ظاهرة الهدر المدرسي في صفوف هذه الفئة تتجه نحو الارتفاع بشكل ظاهر" على حد تعبير الشبكة، مضيفة في رسالة مفتوحة وجهتها لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، وقعت عليها 30 جمعية "هناك تناقض واضح بين السياسة الداعية إلى الإصلاح واعتماد مؤسسات تعليمية وخيار فصل التلاميذ عن الدراسة مما يجعلهم عرضة للشارع مهددين بالانحراف والجريمة في سن المراهقة".

وأشارت الجمعيات الموقعة على الرسالة إلى أن "دمج قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني ضمن وزارة واحدة كان بغرض أن يساهم في ضمان تنسيق مندمج بين القطاعين الحيويين على المستوى الوطني والمستوى الجهوي والمحلي، ويساهم في إنتاج الحلول البعيدة عن خيار الطرد إلى الشارع"، مضيفة أن "الحالات الكثيرة التي تعرضت إلى الفصل من المدرسة في مرحلة التعليم الإعدادي والثانوي والتي سيجتضنها الشارع ويجعلها تمتهن تجارة المخدرات والاقراص المهلوسة، لتعمل على تهديد محيط المؤسسات التعليمية تترجم خلاف ذلك". وشددت على أن "وضعية التعليم اليوم تقتضي العمل على تقوية مساره و محاربة ظاهرة الهدر المدرسي من جانب المؤسسة التعليمية، ومن جانب الأسرة ومن جانب كافة المتدخلين حماية لأطفالنا وشبابنا".

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

طفلات قاصرات «يتزوجن» بعقود سلف عوض عقود الزواج

تفجرت في الآونة الأخيرة، ظاهرة غريبة، وكشفت معطيات صادمة عن زواج القاصرات في المغرب. تتعلق بزواج يتم بواسطة عقود سلف واعترافات بَدين، تعمد من خلالها العائلات إلى رهن قاصراتهن لدى رجال، معظمهم مهاجرون في الديار الإسبانية والإيطالية، مقابل مبالغ مالية تحدد سلفاً في «الكونطرا». هذا النوع من الزواج، يسمى «زواج الكونطرا» تعتبره العائلات اللاتي تخلصن منه، استعبادا واسترقاقا واستغلالا جنسيا، بمباركة العائلة والأهل والأحباب، خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر في غالب الأحيان هي عطلة صيفية، أبطاله غالبا ما يكونون قادمين من الخارج، يتخذون قاصرات عشيقات وخادمات طيلة هذه المدة، ويعتبرونهن أشبه برهينات، مقابل عقود سلف لا تتعدى في أقصى الحالات عشرة ملايين سنتيم، قبل رجوعهن إلى أهلهن فاقدات عذريتهن وهن لا يتجاوزن بعد الـ14 سنة، في أقصى الحالات.

المكان الذي تجري فيه هذه الوقائع هو مدينة قلعة السراغنة، وينتشر بكثرة في ضواحيها، رغم أنها مدينة ذات خصوصيات محلية بثقافة محافظة؛ فقد تولدت عنها ظاهرة مثيرة بتفاصيل صادمة مبنية أساسا على الأعراف ومنفلتة عن رقابة القانون. فزواج الفتاة هناك يبدأ منذ بلوغها 12 عاما حتى حدود الـ14 سنة، وإن تجاوزتها فتعتبر عانسا.

صرامة القوانين والتواء الإجراءات جعلت الآباء، بحسب ما حصلت عليه «الأخبار» من معطيات، يلجؤون إلى التحايل على القانون لتزويج بناتهم، فهو حل يفتقد عنه عبقريتهم، حيث يبرمون عقودا يلتزم من خلالها «الزوج» برد المبلغ الذي اقترضه من الأب دون أن يتسلمه فعلا، فيؤدي واجبات العرس وتصبح بذلك الطفلة «زوجة»، وإذا حاول «زوجها» إنهاء العلاقة قبل توثيق الزواج بعقد القران عليها، يهدده الأب بـ«الكونطرا» التي يحتفظ بها ويعتبرها ورقة ضغط، لكن غالباً ما تعود الطفلة إلى بيت أهلها كأنها لم «تتزوج» قط.

تبدو العملية في قلعة السراغنة وفي الدواوير المجاورة لها، أمراً عادياً نتجت عن تداخل عوامل متباينة، فالفقر باعتباره متغيراً سوسيو اقتصادياً، ساهم بحسب أبناء المنطقة، بشكل كبير في بروز الظاهرة في «القلعة»، التي تعتبر هامشا حضرياً، 75 في المائة منه مجال قروي

و25 في المائة فقط بشكل المجال الحضري، تتقاسمه المدينة وتمثلات والعطاوية.

وعزا صلاح الدين لعريني وهو باحث سوسيولوجي من أبناء المدينة المذكورة، في حديث مع «الأخبار»، الظاهرة إلى ارتفاع نسبة الفقر في المنطقة، بسبب عدم تكافؤ الفرص، «فسكانها يعيشون على الفلاحة البورية، خصوصا الزيتون وتربية المواشي، وحين يشتد الجفاف تتفاقم مظاهر الفقر والبؤس بالمنطقة، خصوصا وأنها لا تستفيد من مشاريع التنمية التي تأخذ منها مدينة مراكش حصة الأسد، ويترك لـ«القلعة» الفتات، مما يرفع من نسبة الحرمان والتهميش، فيفتح المجال أمام السكان للهجرة إما إلى المدن الكبرى، أو إلى الخارج. فقد استفحلت الهجرة في فترة التسعينات إلى إسبانيا وإيطاليا على وجه الخصوص، ونشطت خلالها المتاجرة في عقود العمل إلى أوربا، وأضحت الهجرة «موضة» لدى الشاب «السرغيني»، فارتفعت بالموازاة مع ذلك مطامع العائلات التي ترى في الزواج من مهاجر ومصاهرته إضافة نوعية لها، اقتصادياً ورمزيا، تفاضل في بعض الأحيان مصاهرة موظف مثقف؛ وكل فتاة تقدم شاب مهاجر لخطبتها فهي محظوظة وذات نصيب في الزواج. فالتمثل الجمعي في قلعة السراغنة للهجرة إلى الخارج مرادف للسعادة وحل للأزمة وتجديد للهوية بحسب لعريني.

وفي مقابل ذلك، يضيف لعريني، تستشري الأمية بحدة، فمعظم أبناء المنطقة لا يتابعون دراستهم بسبب الفقر وبُعد المدارس، وهؤلاء المهاجرون يعيدون إنتاج الأمية والجهل، فهم ليسوا من حالات هجرة الأدمغة، بل شباب انقطعوا عن الدراسة والتجؤوا للهجرة إلى الخارج للعمل هناك، فإذا كانوا يساهمون اقتصادياً في النمو الحضري للمدينة وتوسعها الجغرافي، فهم يشاركون في إعادة إنتاج الأمية، فكثيرا ما يعودون في العطلة الصيفية لتصريف «طاقاتهم الليبيدية»، فيلجؤون إلى «زواج الكونطرا» بعد أن عقدت مدونة الأسرة التي عوضت قانون الأحوال الشخصية إجراءات الزواج والطلاق، احتيالا منهم على القانون، دون أن تتحرك الجهات الوصية، في الوقت الذي لم يحرك المسؤولون في وزارة العدل والحريات أي ساكن، ويكتفون بالقول: «سمعنا عن هذه الظاهرة ولم نتأكد من وجودها، وبعد بحثنا سنتخذ الإجراءات اللازمة».

قضايا «زواج الكونطرا» المعروضة على أنظار القضاء قليلة، ومعظم الآباء يتفادون رفع دعوى قضائية ضد «الزوج» خوفا من الفضيحة. مصادر في قسم قضاء الأسرة التابع للمحكمة الابتدائية في قلعة السراغنة، أكدت أن الوثيقة التي يعتبرها أب الفتاة القاصر حجة ضد من يعتبرونه «زوجا» لا تدخل في اختصاصات قسم قضاء الأسرة، بل تعتبر ذات طابع مدني إذا كان مبلغ الدين لا يتجاوز 20 ألف درهم، وإذا تجاوزه يحال على المحكمة التجارية. وهي من بين الأسباب التي تجعل «الزوجة» لا تقدم شكوى ضد من تزوجته، خوفا من الاعتقال، لأن القانون قد يعتبر الفترة التي قضتها رفقة «زوجها» فسادا، فهو قانونيا ليس زواجا بالمفهوم الشرعي والقانوني للكلمة، إذ إن الزواج، بحسب المادة 4 من مدونة الأسرة، عقد بين رجل وامرأة على سبيل الدوام، الغاية منه هي تكوين أسرة، لكن الوضع مختلف تماما في زواج «الكونطرا»، الذي يكون هدفه الاستغلال الجنسي. فيما قال قاض بيت في قضايا الزواج والطلاق بالمحكمة ذاتها: «إن زواج الكونطرا تحايل على الشرع والقانون، وليس بزواج، والمدة التي تقضيها الفتاة القاصر فهي فساد، فيما زواجها اغتصاب يعاقب عليه القانون».

الناحيلي (*): «ما تعيشه الطفولة في عهد الحكومة الحالية يعبر عن ردة ورجوع إلى الوراء»

• كيف ترى السياسة الحكومية في مجال الطفولة؟

السياسة الحكومية مرتبكة في ما يخص مجال الطفولة، وليس لديها خيط ناظم، وهي الغائبة في البرنامج الحكومي. ففي الهندسة الحكومية هناك بعض الغموض، والتداخل في المهام في هذا الشأن. نجد وزارة مكلفة بالأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية، ووزارة الشباب والرياضة، التي يوجد فيها قسم خاص بالطفولة، وعلى الرغم من ذلك لا نلمس أن هناك مبادرات تستهدف الأطفال، باستثناء برنامج «عطلة للجميع»، الذي بطرح بخصوصه نقاش كبير. فالاستثمار الحقيقي هو استثمار في الطفولة، على اعتبار أنها هي أساس التنمية والتقدم في المستقبل. والملاحظ أن اليوم العالمي للطفل، الذي يصادف 20 نونبر من كل سنة، لا يحرك في الحكومة أي ساكن، إذ لا تنظم أنشطة أو برامج للاحتفاء بالطفولة المغربية. وحتى 25 ماي، الذي تحتفل فيه باليوم الوطني للأطفال، ليس هناك أي استعداد لاستقباله، والأمر نفسه حتى بالنسبة إلى الأحزاب السياسية.

• ما تعليقكم على التصويت على مشروع قانون متعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين، والذي يسمح بتشغيل القاصرات خادمات في البيوت؟

الذين صوتوا على هذا القانون هم منفصلون عن حركية المجتمع والعالم، وهذا يعبر عن ردة ورجوع إلى الوراء، على الرغم من أن المغرب يسير إلى الأمام، ويحتضن لقاءات كبرى في ما يخص حقوق الإنسان، وتبرز التزام المغرب وانخراطه في الركب الحقوقي، وولوج منتديات كبرى.. لكن الحكومة في حالة شرود، وبالتالي ليس هناك حتى انسجام مع السياسة الكبرى. فما جرى أخيراً في البرلمان، بخصوص «إباحة» تزويج القاصرات، يعبر عن رجعية كبيرة، ما يعني أن هذا الاستعجال يجد مبرره في حجم فظاعة الفعل الذي اقترفته أحزاب التحالف الحكومي في اجتماع لجنة القطاعات الأجتماعية بمجلس النواب، إزاء تصويتها على مشروع قانون رقم 19.12، والمتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين، والذي يسمح بتشغيل القاصرات (ابتداء من 16 سنة) خادمات في البيوت، وذلك ضدا على حقوقهن الأساسية، والمتمثلة في التربية والتعليم والحماية من الاستغلال والعنف والإيذاء، والصحة والنمو والمساواة والكرامة والاتجار، وفي تناقض تام مع مقتضيات المادة 32 من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والقاضية بحماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي والإكراه على أي عمل يعرضه لمخاطر تعرقل التحاقه بالمدرسة وتؤذي تطوره البدني والنفسي والروحي والأخلاقي والاجتماعي.

• ألا ترى أن الطفولة المغربية تعاني في صمت، وهناك عدة مجالات يجب الالتفات إليها؟

هناك فراغات كثيرة في مجال الاهتمام بحقوق الطفل، ولا تحترم ولا تعطيها أهمية، من قبيل الحق في الأسرة. وهنا يتعلق الأمر بالأطفال المشردين، فضلا عن استغلالهم كذلك في التسول، فالظاهرة مازالت تستفحل يوما بعد آخر، بالرغم من المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الملحقة بها، واحتضان المغرب للعديد من التظاهرات ذات الصلة بحقوق الطفل، وبالتالي وجب الضغط والمساهمة في المرافعة لتعزيز وحماية حقوق الطفل ببلادنا وتبويء الطفولة موقعها المركزي في السياسات العمومية مع إيلائها الاهتمام اللازم من أجل مغرب جدير بأطفاله، تتم حمايتهم من الاستغلال والاعتداءات في أماكن العمل، ومن كل ما يعتبر خرقا لحقوقهم الأساسية في التربية والصحة والنماء والترفيه والرعاية الأسرية.

(*) محمد الناحيلي رئيس منظمة بدائل للطفولة والشباب

3 أسئلة لـ عبد العالي الرامي :*

«تعاطي الحكومة مع قضايا الطفولة اتسم بالتراجع عن المكتسبات وخرق الدستور والمواثيق الدولية»

1 كيف تابعتم تصويت الأغلبية الحكومية على قانون تشغيل الطفلات القاصرات خادمات في البيوت؟

سجلنا للأسف نقض الحكومة لمجموعة من الوعود التي كانت اعلنتها في برنامجها، واليوم، بعد قرب نهاية العمر الحكومي، ورغم وضع الاستراتيجية المندمجة التي طالبنا بها منذ زمن بعيد، نجد أن أوضاع حقوق الطفل غائبة بشكل شبه كامل، بل إن الأمر تجاوز الجمود على قرار قوانين صادمة، كما هو الشان بالنسبة لقانون تشغيل القاصرات عاملات في البيوت، وهو القانون الذي صوتت عليه فرق الاغلبية الحكومية وخلق بالنسبة لنا صدمة كبيرة. ونعتبر أن هذا الأمر تراجع كبير عن المكتسبات وضرب للمواثيق الدولية والدستور المغربي الذي يحث على العدالة الاجتماعية وحماية الطفولة. وهذا التصويت شكل لنا صدمة كبيرة لأن الفرق بات واضحا بين الخطاب والواقع. ففي الوقت الذي اعلنت الحكومة شعارها «من اجل المصلحة الفضلى للطفل»، نجد أنها لم تراعه بمبرر أن الكثير من الأسر تجد معيلتها في الأطفال، وهو في حد ذاته اعتراف مسيء لنا كمغاربة، ويسائلنا عن البرامج التي سطرناها لتفادي هذه التجاوزات، وايضا عن البرامج التنموية التي سطرناها في المناطق المصدرة لهذه الظاهرة.

إن شرعنة تشغيل القاصرات، كما أشرت، هو ضرب واضح لحقوق الطفل في حياة سوية وضرب للمواثيق الدولية ومبادئ الدستور. وزيادة على كل هذا فهو شرعنة من الحكومة لسماسرة البشر من أجل استغلال الأطفال والطفلات القاصرات للعمل في البيوت، بضمير مرتاح قانونيا لكون القانون سيحميه، هذا إذا علمنا أنه ليست هناك قوانين حمائية للطفلات القاصرات، إن افترضنا القبول بهذا الوضع المرفوض مبدئيا.

2 ما ملاحظاتكم حول عمل اللجنة الحكومية الخاصة بحماية الطفولة؟

تجب الإشارة إلى أن الخطة المندمجة لحماية الطفولة لم تطبق بعد على أرض الواقع، ولا نفهم سبب كل هذا التلكؤ من طرف القطاعات المسؤولة والمشرفة على الطفولة، منها وزارة الأسرة والتضامن ووزارة الشباب والرياضة، في تفعيل البرامج الخاصة بهذه الفئة الهشة، خصوصا إذا علمنا أن أي تاخر في تفعيل مخططات حماية الطفولة والنهوض باوضاع الأطفال في وضعية صعبة، يفقدنا الكثير من هذه الثروة غير المادية، المتمثلة في مستقبل البلد. وتكفي العودة للأرقام الرسمية المقدمة من طرف وزارة الأسرة والتضامن لنعرف خطورة المشكل، حيث إن الوزارة اعلنت عن أن 25 الف طفل شارع يعيشون بمدينة الدارالبيضاء لوحدها.

هذا دون إغفال التوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية، وعلى راسها منظمة «اليونسيف» التي شددت على عدم تشغيل الأطفال اقل من السن القانوني المتمثل في 18 سنة. كما أن بعض المؤسسات، وعلى راسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بدوره نبه إلى هذا الأمر، وهي التنبيهات التي لم تجد صداها لدى الحكومة الحالية التي قامت اغلبيتها البرلمانية بتمرير المشروع، لتختتم به هذه الحكومة التراجعات المسجلة في مجال الطفولة.

3 ما تقييمكم لعمل الحكومة في مجال الطفل؟

للأسف نلاحظ أن القطاعات الحكومية المعنية لا تولي الأهمية المطلوبة لمعالجة المشاكل المرتبطة باوضاع الطفل، بقدر ما تمهر في الخطابات الرسمية واللقاءات التي لا نرى لها نتيجة على أرض الواقع. ففي الوقت الذي يتفاقم المشكل يوما بعد يوم، نلاحظ أن الحكومة مازالت لم تفعل حتى النقط التي وعدت بها في برنامجها، والخاصة بحماية الطفولة. إذ سجلنا أن صندوق التكافل الاجتماعي يستفيد منه فقط الأطفال الأيتام أبناء الأرامل، في الوقت الذي تظل فئة عريضة من الأطفال، وهم أطفال الشوارع خارج الحسبان الحكومي. ويبقى هذا الكم الهائل من الأطفال عرضة للجريمة أو مجرمين مستقبليين، فضلا عن أنهم سينشؤون ناقمين على وطنهم.

هذا بالإضافة إلى التراجع في قطاعات التعليم والصحة، حيث بتنا نسجل ارتفاع أعداد التلاميذ في الأقسام إلى 50 تلميذا وأكثر، وهو ضرب وتهديد لحقوق الطفل في التعليم، زيادة على حالات عدة من الأطفال الذين لا يتوفرون على علاجات ولا تغطية صحية لأمراض مزمنة يعانون منها، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى تنظيم حملات من أجل جمع التبرعات لدى المحسنين، ولولا الدعم الذي نلقاه منهم لفقد المغرب عددا من أبنائه لا يتوفرون على تغطية صحية ولا تستطيع عائلاتهم أداء تكاليف العلاج والعمليات الجراحية التي هم في حاجة لها.

(*) رئيس المنتدى المغربي لحماية الطفولة

باشا تاونات يرفض تسلم الملف القانوني لجمعية المتصرفين العاملين بقطاع الداخلية والجماعات الترابية باقليم تاونات

23:41:00 15/05/2016

كنا ونحن صغارا نسمع ترديد اغنية شعبية ذائعة الصيت في حينها، تتحدث عن " الباشا حمو " الذي لا يعرف اذا ما عرض عليه متهم سوى " دراهمو أو يشرب دمو " ، و مع كون المغرب قد عرف هذه الطينة من المسؤولين الذين ساهموا في تلطيخ صورة المغرب في الخارج و تطلب ترميمها مجهودا جبارا ووقتا طويلا، و مع اعتلاء جلالة الملك محمد السادس العرش و استهلاله لعهده بالمفهوم الجديد للسلطة في خطابه الموجه بتاريخ 12 اكتوبر 1999 لمن يفترض أنهم يمثلونه في العمالات و الاقاليم و الجهات و يسهرون على تجسيد إرادته على أرض الواقع ، و مباشرته لجملة من الاصلاحات الهيكلية كإحداث مؤسسة الوسيط **و ادخال تغييرات على المجلس الوطني لحقوق الانسان**، وإصلاح منظومة القضاء بالشكل الذي يجعل الحريات الفردية والجماعية والحقوق والقانون سمة الدولة المغربية الحديثة، في سعي حثيث الى بناء دولة الحق و القانون يسود فيها القانون و تحمى فيها الحريات، و تربط فيها المسؤولية بالمحاسبة و تدار فيها قضايا الامة وفق قواعد الحكامة الجيدة التي قوامها سيادة القانون و صيانة الحقوق، فظن المغاربة بذلك ان عهد "الباشا حمو" قد ولى الى غير رجعة، وأن عهد المسؤول الذي يعمل وفق ما جاء في خطاب جلالة الملك بتاريخ 12/10/1999 الذي قال فيه: " أن مسؤولية السلطة في مختلف مجالاتها هي أن تقوم على حفظ الحريات و صيانة الحقوق و أداء الواجبات وإتاحة الظروف اللازمة لذلك على النحو الذي تقتضيه دولة الحق و القانون... " قد ارخى بظلاله على المغرب الحديث، غير ان هذا الاعتقاد يبدو انه وهم في تاونات التي ربما مازالت ضمن " بلاد السيبة " حيث لا قانون ولا حقوق ولا مفهوم جديد للسلطة ولا حكامة جيدة ولا اخلاقيات المرفق العام ... ؟؟؟

هذا الواقع يجسده باشا تاونات في أكثر من مرة خاصة في مجال الحريات العامة و بالتالي يكون تجسيدا مستمرا في تاونات لشخصية " الباشا حمو " المستقرة في المخيلة الجماعية للمغاربة، و التي ظنناها قد اندثرت من المشهد الاداري ومن مجال المسؤولية وممارسة السلطة، ففي الوقت الذي كان مفروضا في باشا تاونات أن يمتثل الى القانون الذي هو بنص الدستور أسمى تعبير عن إرادة الأمة وفي احترامه احترام لهذه الإرادة، ويعمل على تطبيقه كما يطلب ذلك منه دستور المملكة في فصله 155 حينما يقول: " يمارس أعوان المرافق العمومية وظائفهم وفق مبادئ احترام القانون..." وباعتباره رجل سلطة وممثلا للعامل، كان لزاما عليه امتثالا لروح الفصل 145 من الدستور والفصل 10 مكرر من الظهير بمثابة قانون رقم 1.75.168، المتمم بالقانون رقم 34.85، والذي يلزمه بهذه الصفة بتطبيق الظهائر والنصوص التشريعية والتنظيمية، لا مخالفتها، وأن يعمل طبق ميثاق حسن التدبير الذي ينص عليه الدستور وأصدرته الحكومة، خلافا لكل ذلك عمد للمرة الثانية بشكل يعطي الانطباع اننا أمام مسؤول من الستينات او السبعينات من القرن الماضي الى الاستهتار بالقانون والدوس عليه وتمريغه في التراب.

فبعد أن رفض الباشا في السابق تسلم ملف تأسيس جمعية خاصة بصانعي الأسنان، يعيد الكرة وبصفاقة غير مبررة مع المتصرفين العاملين بقطاع الداخلية والجماعات الترابية بتاونات الذين بعد جهد جهيد أسسوا جمعيتهم بتاريخ 07/05/2016، وفق القانون والمسطرة الإدارية المعمول بها وهي جمعية مستقلة ومحايدة ايديولوجيا وسياسيا ونقابيا، وعند ولوجهم للمرفق العام الذي يتولى الباشا "مسؤولية؟؟؟ " تدبيره، رفض هذا الأخير تسلم ملف الجمعية ورفض استقبال من تقدم لإيداع الملف وأكثر ذهولا من هذا رفض تعليل قراره. فأي شيء يخيف هؤلاء المسؤولين من هذه الجمعية؟ وما الذي أزعجهم وأرق بالهم وأقلق راحتهم حتى يتصرفوا خلافا للقانون لكي لا يقبلوا ملف الجمعية؟ وهل تصرف الباشا من تلقاء نفسه أم تنفيذا لأمر ما؟ لا نعلم.

فأي مسؤول هذا؟ وهل هو مسؤول عن مرفق عمومي في دولة الحق والقانون؟ وأية أخلاق المرفق العام هذا وقد دعا جلالة الملك في رسالته الموجهة بتاريخ 29/10/1999 الى المشاركين في أشغال الندوة الوطنية حول دعم أخلاقيات المرفق العام وقال فيها: " ومن هذا المنظور فإن أول واجبات المرفق العام أن يلتزم بالأخلاق الحميدة وأن يخدم المواطنين بالإخلاص الجدير بالشأن العام والمصلحة العليا على النحو الذي يقتضيه الاختيار الديمقراطي في دولة الحق والقانون... " فأين أنت أيها الباشا من هذا كله؟ وهل فعلا تبقى مسؤولا عن مرفق عمومي في دولة ينشد جلالة الملك ومعه عموم الشعب المغربي إرساء دعائم مجتمع حداثي في دولة الحق والقانون؟ كلا هذا توجه لا يليق بهذا المشروع. فهل نسي الباشا مضمون الخطاب الملكي بتاريخ 30/7/2000 بمناسبة تخليد ذكرى عيد العرش حينما قال: " وسيرا على هذا النهج القويم بعون من الله وتوفيقه كان منطلقنا مولين كبير اهتمامنا لترسيخ دولة الحق والقانون فأعطينا مفهوما جديدا للسلطة يجعلها ترعى المصالح العمومية وتدبر الشؤون المحلية وتحفظ الأمن والاستقرار وتسهر على الحريات الفردية والجماعية وتنفتح على المواطنين... " فهل جسدت بصنيعك هذا المفهوم الجديد للسلطة؟ وهل باختبائك من أعضاء مكتب الجمعية كنت منفتحا على المواطنين؟ وهل برفضك تعليل قرارك كنت محترما للقانون ومطبقا له؟ كلا.

فالباشا بتصرفه الخارج عن حكم القانون وبسيره في اتجاه معاكس لإرادة جلالة الملك ولإرادة الشعب المغربي والذي هو بنفسه في سنة 2011 تجند لدعوته الى التصويت على مشروع الدستور وسرعان ما كان أول من يعمل بخلافه وينقض عراه واحدة تلوى الأخرى، وهذا الدستور هو الذي ينص في مقدمة تصديره وفي فصله الأول على أن من مرتكزات الدولة المغربية الحديثة: الحكامة الجيدة التي تقتضي سيادة القانون الذي ينص الدستور أيضا في فصله 6 على أنه أسمى تعبير عن إرادة الأمة وعلى وجوب امتثال السلطات العمومية له.

فرفض الباشا الامتثال للقانون وتطبيقه، وبرفضه تعليل قراره تطبيقا للقانون رقم 01.03 الذي يلزم الإدارات العمومية والجماعات المحلية بتعليل قراراتها الإدارية وإلا كان عملها فاقدا للشرعية، ورفضه التواصل مع المواطنين يكون قد حكم على نفسه بفقدان واجب الاحترام ونزع المصداقية عنه وتعريضه مصداقية الإدارة للاهتزاز في أعين المواطنين، يكون قد ارتكب مخالفات تقتضي محاسبته ونزع صفة عون الدولة عنه ومخاطبها لدى المواطنين إذ كيف يعقل أن يأتي المواطنون الذين داس الباشا على إرادتهم و يطلبون منه إنصافهم أو إعطاءهم حقهم أو النظر في تظلماتهم ؟

ويبقى حسما لهذا الموقف المخجل من مسؤول غير مقدر للمسؤولية أمام هؤلاء الذين رفض طلبهم من طرف الباشا ومن يقف وراءه سلوك الطرق التي أتاحها لهم القانون ومنها اللجوء إلى القضاء الذي هو حامي الحريات و الحقوق، والقضاة هم وحدهم من يجسدون إرادة جلالة الملك على اعتبار أن الدستور يعطي للملك صفة صيانة الحقوق والحريات سواء تعلق الأمر بالمواطنين أو الجماعات، وبما أن القضاء وبحكم الدستور هو حامي الحريات والحقوق فمن المطلوب حصر تمثيلية الملك على صعيد كل عمالة أو إقليم في القضاة لا فيمن لا يتورعون عن مخالفة القانون، فلا ينسى هؤلاء المستهترون بالقانون أن القضاء لهم بالمرصاد فهو يقوم اعوجاج المعوجين ويعيد الأمور إلى نصابها، ولنا اجتهادات قضائية كثيرة قد ألغت قرارات إدارية لطينة من المسؤولين أمثال باشا تاونات وخطأتهم واعتبرت قراراتهم غير شرعية، وأنصفت من كان ضحية شططهم واستهتارهم بالقانون، فليحي القضاء ولتبق درته فوق رؤوس الجانحين عن الجادة.

عبد السلام الوديكي

http://www.journalrif.com/news/13603-%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D8%A7-%D8%AA%D8%A7%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%AA%D8%B3%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%AA%D8%A7%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AA.html

مهرجان سلوان الربيع الثقافي والبيئي والفني بسلا يصدر لائحة توصيات لحماية البيئة

2016 - 05 - 16

خلصت الندوة العلمية في موضوع "البيئة والتغيرات المناخية .. الأفق والالتزامات" التي نظمتها جمعية سلا المستقبل –بدعم من وزارة الثقافة ومؤسسة سلا للفنون والثقافة، وبتعاون مع فعاليات جامعية ومدنية وتربوية مهتمة بالبيئة –بمقر المدرسة العليا للتكنولوجيا بسلا ،في إطار فعاليات الدورة الثامنة لمهرجان "سلوان – الربيع الثقافي والبيئي والفني لمدينة سلا" ما بين 5 و8 ماي الجاري، بمساهمة أساتذة باحثين ومختصين وممثلين عن قطاعات حكومية ونشطاء جمعويين في المجال البيئي، نخص منهم بالذكر، وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، الجماعة الحضرية لسلا، المدرسة العليا للتكنولوجيا بسلا، الائتلاف المغربي من أجل العدالة المناخية، جمعية سواني الثقة، شبكة مبادرات الفلاحة الايكولوجية بالمغرب..

وخلصت هذه الندوة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها "حماية الطبيعة حق كوني وواجب أخلاقي ،احترام البيئة والحفاظ عليها واجب إنساني، وليس مشكلة تقنية فقط، جعل التقدم العلمي والتكنولوجي في خدمة تطور الإنسانية، معادلة البيئة – التنمية لا يمكن حصرها في سياسة المساعدات، حل المشاكل الناتجة عن نفاذ الثروات والضغوطات الديمغرافية والمتطلبات الإيكولوجية، تنزيل حق الولوج إلى الماء، مساعدة البلدان السائرة في طريق النمو لاستغلال مواردها وطاقتها المائية، محاربة التصحر والحد من الاستغلال المفرط للثروات الغابوية، التركيز على الإنتاج المحلي ذي المعايير الصحية، إدماج رؤية البيئة والتضامن التنموي في سياسات المدن، توفير خدمات وموارد طاقية مستدامة وعصرية، الانخراط في آليات مواجهة آثار التغيرات المناخية على مستويات (التصحر، تدهور طبقة الأوزون، تقلص الثروة النباتية والحيوانية، الكوارث الطبيعية، الاحترار، اجتثات الغابات، تلوث المياه بالمنابع والمحيطات، النفايات الصناعية والمنزلية...)، تدشين عهد جديد من التضامن بين شعوب العالم لفائدة الأجيال المقبلة.."

الكاتبة الوطنية الاستاذة السلاسي خدوج

http://www.ahdath.info/?p=178964

https://www.maghress.com/ahdathpress/378964

قانون لتشغيل عمال المنازل أم طريق لتثبيت عبودية الأطفال في بيوت الأسياد الأوليغارشيين؟

الخميس 12 مايو 2016

صادقت يوم 11 ماي 2016 لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب المغربي على مشروع قانون للشغل والتشغيل يخص العمال/ت المنزليين المثير للجدل، وبعد نقاشات ماراطونية لا تخلو من الطرافة ومن محاولة إخفاء البعد المنافي لحقوق الأطفال وراء ذرائع الخصوصية وهي لغة أصبحت معتادة لدى النخب السياسية مفادها أنها ضد شعار: كل شيء أو لا شيء، والواقع أن جوهر الإشكالية لا يكمن في هذا الشعار، لأن المشروع في عمقه يساهم في تثبيت الاستعباد وتقنينه من خلال مادته السادسة التي تجيز تشغيل الأطفال دون سن الثامنة عشرة بشكل يتنافى مع الدستور وعدد من الالتزامات التي تعهّد بها المغرب أمام الاسرة الدولية ولا سيما اتفاقية حقوق الأطفال .

صحيح أن مشروع القانون ينص على جملة من الإجراءات، التي تبدو حريصة على التقيد بالمساطر ، من قبيل اشتراط إذن مكتوب من طرف أولياء الأمر قبل تشغيل الأطفال ما بين سن 16 و 18 ، لكن السؤال الذي يثور في هذا الصدد: من هم هؤلاء المغاربة الذين لهم هذه الإمكانيات لتشغيل عمال المنازل من القاصرين ؟ أليس هؤلاء هم الأسياد من الأوليغارشية التي أصبحت بيوتهم "حضنا" لاستعباد مغاربة آخرين في ظروف غير إنسانية ومنافية للمواثيق الدولية لحقوق الانسان ؟، علما أن حضن الأطفال يجب أن يكون هو أسرتهم والمدارس التي يجب أن تكون، كذلك، المكان المناسب لهؤلاء من أجل تطوير مؤهلاتهم للانخراط بكرامة في سوق الشغل غدا.

ولعل وجه الغرابة في هذا "التياترو" الذي خيم على مناقشات لجنة القطاعات الاجتماعية هو مصادقة الأغلبية وضمنهم يوجد وزير التشغيل الذي ينتمي إلى حزب التقدم والاشتراكية الذي خرج علينا أمينه العام قبل أيام أنه بتصريح يوحي أنه ضد تشغيل الأطفال دون سن الثامنة عشرة، فمن نصدق ومن نكذب إذن، هل هذا الأمين العام أم وزير البطالة الذي ساهم في المصادقة على مشروع قانون يثبت الاستعباد في حق الناشئة المغربية البريئة. هذا إذا اعتبرنا أن اللجنة صادقت فعلا بمحض إرادتها وبناء على قناعات أعضاءها، إن لم تكن هذه المشاريع تصاغ في مكان آخر غير هذه القبة التي لا تعدو أن تكون غرفة تسجيل ليس غير.

إن الكرة الآن في مرمى الجميع، ولا سيما مؤسسة **المجلس الوطني لحقوق الانسان** الذي يقع على عاتق القائمين على إدارتها أن يخرجوا عن مواقفه الملتوية إلى الوضوح ، ليبرزوا للمغاربة ما إذا كانت هذه المؤسسة المكلفة بتقديم الرأي الاستشاري متفقة على تشغيل الأطفال المغاربة دون سن الثامنة عشرة أم ضد هذا القانون؟ خصوصا أن تثبيت هذا القانون سيعيد المغرب خطوات إلى الوراء ويعطي فرصة للأسياد للبحث عن المغاربة في سوق النخاسة لتشغيلهم في بيوتهم، مع ما قد يواكب ذلك من ممارسة يصعب إثباتها في حالة حصول انتهاك لحقوق الأطفال. دون أن نغفل أن هذا القانون يساهم في تكريس وتعميق ظاهرة الهدر المدرسي المشرعة بقوة القانون المغربي نفسه الذي يحدد الاجبارية (أي التعليم) في حدود 15 سنة.

إنها عبودية جديدة يتم إخراجها بألوان مزركشة لتبييض وجه قبيح لنخب سياسية ما تزال تشترط على المغاربة قيودا، باسم الخصوصية التي ما هي إلا عادات رجعية ، للتمتع بحريتهم الكاملة، وصلت وقاحتها إلى حد تحويل الفقراء والمعدمين منهم إلى بضاعة للمزايدة في سوق النخاسة، يحدث هذا على بعد أيام من الاحتفال بما يسمى باليوم الوطني لحقوق الطفل (25 ماي 2016) بشكل متزامن مع إمكانية المصادقة البرلمانية على المشروع خلال الأسبوع المقبل. لأنه يراد بذلك ، وبشكل ممنهج ومحكم ، أن يتم الإعلان على القانون في جو احتفالي ساخر وكأن شيئا ما قد تم تحقيقه لصالح الطفولة المغربية التي ما تزال تنتظر، ضمن الأولويات القصوى ، تمديد أجل إجبارية التعليم وتغيير هذا القانون الذي يشرع الهدر المدرسي وإلغاء المادة 4 من مدونة الشغل التي تكرس تشغيل الأطفال في سن 16 سنة ..

إن الطبقة الأوليغاشية السائدة خرجت أنيابها لالتهام الطفولة المغربية، بعد أن أصبحت الهوة الطبقية سحيقة بين أقلية تمتلك كل شيء وأغلبية الغالبة من المغاربة التي لا تملك شيئا، فأبناءهم تحتضنهم كبريات المدارس العالمية وأبناء غالبية المغاربة يتساقطون في مدرجات الجامعات التي أصبحت ماكينة لإنتاج البطالة الطويلة المدى . والآن، جاء دور الأطفال لكي يسحقوا طبقيا قبل أن ينمو لديهم الطموح في اكتساب موقع في مساحة وطن لا يجمعنا إلا على سكة الصراع الطبقي في أفق وطن مغاير يتطلع إليه أغلبية المغاربة : وطن المساواة، تحترم فيه كرامة بني آدم.

أبو علي بلمزيان

http://www.altpresse.com/permalink/14196.html

لشكر.. المسلم العقلاني الذي يطالب بتغيير نظام الإرث

من جديد «إدريس لشكر» المسلم العقلاني الذي يطالب بتغيير نظام الإرث

هوية بريس – عبد الله مخلص الأحد 15 ماي 2016

حل اليوم الأحد 15 ماي 2016 على الساعة السابعة مساء إدريس لشكر ضيفا على برنامج «حديث مع الصحافة» على القناة الثانية M.2

وقد تمت محاورة الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي من طرف ثلاث صحفيين من بينهم يونس دافقير رئيس تحرير يومية «الأحداث المغربية»، ومن النقاط التي تمت إثارتها في اللقاء استعدادات حزب الوردة للاستحقاقات التشريعية القادمة، وموقفه من قضية الصحراء المغربية، وإمكانية تحالفه مع حزب العدالة والتنمية، والمناصفة..

وأكد لشكر أن توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الإرث ما هي إلى فرع عن المطالب التي ما فتئ يرفعها حزب الاتحاد الاشتراكي، وشدد لشكر أن المجتمع قد تطور وأن المرأة صارت تعيل البيوت، وبناء عليه وجب أن نغير الأحكام الشرعية التي تفرق بين الذكر والأنثى.

كما أشار زعيم حزب الوردة المثير للجدل إلى أن هذه الأحكام التي اعتبرها متجاوزة تتناقض مع الدستور الذي ينص على المناصفة بين الجنسين.

ولأن مطالبه تستفز كثيرا من المغاربة وتجر عليه غالبا انتقادات كبيرة؛ فقد أعلن إدريس لشكر في البرنامج المذكور أنه مسلم؛ وأن المنتمين لحزبه مسلمون، لكنه شدد على أنه يؤمن بـ«إسلام عقلاني» كإسلام ابن رشد لا بإسلام آخر.

من جديد «إدريس لشكر» المسلم العقلاني الذي يطالب بتغيير نظام الإرث

هذا وقد تساءل متتبعون عن سبب إعلان لشكر عن دينه في هذا البرنامج؛ وهل كان يشعر بحرج وهو يطالب بتغيير نظام الإرث، أو بشيء ما يحز في نفسه ولا يستطيع أن يبوح به.

الغريب أن ابن رشد الفيلسوف الذي اختار لشكر أن يقلده في تدينه؛ رغم ما أوخذ به في جانب المعتقد وأصول الدين وأنه كان مؤوّلا وجهه شطر الفلاسفة، ومعرضا عن طريق السلف المتقدمين في العقيدة، إلا أنه كان فقيها وعالما بفروع المالكية وغيرهم، وكتابه (بداية المجتهد) خير شاهد على هذا الأمر، وقد أدرج في هذا السفر العظيم كتاب الفرائض ونقل فيه حكم الله في تقسيم التركة، وقد جاءت بخلاف ما توهمه لشكر طبعا.

جدير بالذكر أن لشكر؛ ومباشرة بعد تقلده منصب الأمين العام؛ طالب بـ«الإصلاح الدستوري وفق التصور العقلاني التنويري وليس الإسلامي الظلامي الذي يعيد طقوس السلف الصالح»، وهو ما يؤكد أن الرجل يمارس التقية اللائكية، وهو بعيد كل البعد عن ابن رشد وغيره، وأنه يتبنى مرجعية علمانية تقصي كل الأحكام الشرعية التي تخالف مواثيق حقوق الإنسان الغربية.

فمن الواضح أنه لم يتبق لحزب الاتحاد الاشتراكي؛ الذي شتت شمله لشكر وزاده نكسة أخرى إلى جانب نكساته المتكررة؛ سوى رفع مثل هذه المطالب ليؤكد تواجده وبقاءه على قيد الحياة، ولا يدري أنه بمثل هذه الرعونات يسعى إلى حتفه بظلفه، ويزيد من معاناته وضعف شعبيته.

http://howiyapress.com/%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A5%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D9%84%D8%B4%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A7/

الفعفاع يحول البرنوصي الى حمامة والاتحاد حائر والسنبلة تقرر ترشيح رئيس فريقها...

عاد حزب التجمع الوطني للأحرار لعادته بصبغ الشخصيات المستقلة لترشيحها باسمه وكشفت مصادر عليمة ل''كود'' ان صلاح الدين الفعفاع طلب منه ترشيح نادية البرنوصي عضو اللجنة الملكية لوضع الدستور ونائبة رئيس الجمعية الدولية للقانون الدستوري وابنة العامل السابق في عهد ادريس البصري الذي اشرف شخصيا على تأطير اطروحتها الجامعية باسم حزبه رغم انها لا تربطها اي علاقة بالحمامة، السيدة غادية تدخل للمجلس الدستوري باسم التجمع الوطني للاحرار.

وذكرت المصادر ل''كود'' ان اللجوء إلى الاستعانة بخدمات البرنوصي كمرشحة حزبية في ظل كثرة المرشحين ضمن لائحة القصر الذي سيقترح 6 شخصيات بما فيهم الرئيس وفي سياق ذلك يبدو ان العنصر حسم أمر مرشح السنبلة حيث اقترح المحامي محمد الجوهري رئيس الفريق الأسبق وبالنسبة للبام **فقد تم ترشيح نذير المومني مدير المجلس الوطني لحقوق الانسان والمدعم بقوة من طرف إلياس العماري امين عام الجرار** ويراهن هذا الأخير على ترشيحات القصر لضمان بقاء محمد اتركين العضو الحالي بالمجلس اما رفاق الاتحاد فهم حائرون بين المحاميين محمد العلمي رئيس فريق الوردة بمجلس المستشارين ومحمد المريني القيادي السابق بمنظمة العمل الديمقراطي وعضو المكتب السياسي الحالي حيث تذهب الترجيحات لهذا الأخير.

http://www.goud.ma/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B9%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D9%8A%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%86%D9%88%D8%B5%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-218306/

http://www.morocco24.net/article43261.html

هذه هي الرسالة الموجهة للملك التي عزلت بسببها الدكتورة الدريوش من مديرية السجون

الأحد, 15 أيار 2016 16:20 ياسر أروين – ريحانة برس

شكل قرار مديرية السجون، القاضي بعزل طبيبة الأسنان "رقية الدريوش"، صدمة حقيقية في نفوس المتتبعين والنشطاء، خصوصا منهم الناشطين على مستوى "الفايسبوك".

وأنشئت العديد من الصفحات "الفايسبوكية" تضامنا مع الطبيبة المذكورة، في حين وجه نشطاء "الفايسبوك" انتقادات واتهامات وصفت بـ"اللاذعة" إلى الجهات التي وقفت وراء قرار عزل الطبيبة.

هذا وكانت الدكتورة "رقية الدريوش" المختصة في الأسنان، قد وجهت رسالة إلى الملك عبر الديوان الملكي، قبل أن يتم عزلها من عملها كطبيبة بالمؤسسة السجنية ببركان، كرد على رسالتها الموجهة إلى عاهل البلاد.

وهذا نص الرسالة التي وجهتها الطبيبة "الدريوش" إلى الملك محمد السادس:

رقية الدريوش الدكتورة

العاملة بالسجن المحلي بركان

إلـــــى:

مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده

القصر الملكي العامر – الديوان الملكي بالرباط

الموضوع: شكاية تظلم ، طلب التدخل و إنصاف إلى مولانا أمير المؤمنين

سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له النصر والتمكين

وبعد،

مولاي صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظكم الله ورعاكم و سدد خطاكم.

بعد أن أرفع إلى السدة العالية بالله، أسمى آيات الولاء والإخلاص والوفاء، مقرونة بأصدق مشاعر التعلق المتين بأهداب العرش العلوي المجيد، ومشفوعة بالدعاء لجلالتكم بالسداد والتوفيق، في كل ما تقومون به يا مولاي على درب تحقيق النماء والازدهار لشعبكم الوفي.

كما أؤكد على تجندي وراء جلالتكم قصد تحقيق النهضة التي لا تقوى إلا بأشعة السراج المنير لجلالتكم وعزمكم الكبير وعطائكم العزيز.

مولاي صاحب الجلالة محمد السادس نصركم الله و أيدكم، و حامي هدا الوطن العزيز من كل فساد و ظلم, لقد طرقت جميع الأبواب ، و رغم العديد من طلبات مقابلة السيد المندوب العام لإدارة السجون ، و من الشكايات إلى الجهات المسؤولة و المختصة ، لكن دون جدوى ولم أجد سوى

بابكم الواسع الجليل لإنصافي من هذه المحنة و حمايتي من الذين يعتبرون أنفسهم فوق القانون و قضيتي هي كما يلي:

أتشرف بكل إجلال أنا الدكتورة رقية الدريوش طبيبة جراحة الأسنان العاملة بالسجن المحلي بركان أن أرفع إلى مقامكم العالي بالله طلبي هدا راجية من جلالكم الكريم ،شموله بعطفكم و رعايتكم المولوية السامية، وذلك بإنصافي من الظلم والإجحاف الذي تعرضت وأتعرض له من خلال الشطط في استعمال السلطة من طرف إدارة السجن المحلي بركان وكل شيء موثق لدي بدلائل ووثائق تثبت ذلك، وكذا استغلاله ثقة السيد المندوب العام وتوريطه بالتوقيع على قرار تنبيه صادر عند تقارير كيدية مليئة بالمغالطات والكذب والافتراءات كتبت يوم 27 مارس 2015 من طرف إدارة السجن المحلي بركان التي تعتبر نفسها فوق القانون.

فبعدما شرحت ملابسات الموضوع للمسؤولين المباشرين، إلا أن الإجابة الشفوية من قسم الرعاية الصحية بالإدارة المركزية دوما تكون بأن علي أن أتجاوز مسألة التنبيه لأنه لا يؤثر على المسار الإداري للموظف ومساومتي بالانتقال إلى مؤسسة أخرى مع العلم أن ليس لي حاليا الرغبة في الانتقال بتاتا. زد على ذلك الضبابية في التعامل، إذ تم حرماني من أبسط الحقوق ألا وهو الدفاع على نفسي والاستماع إلي وحرماني من تسّلم نسخة من كتاب السيد المندوب العام المسجل تحت عدد 11766 بتاريخ 14-04-2015 موضوع التنبيه وكذا عدم إطلاعي على التقارير المنجزة ضدي من أناس كنت أتلمس فيهم الحيادية والإنصاف. لذا لا زلت متشبثة بشطب التنبيه من ملفي الإداري ورد الاعتبار إلي وحمايتي وإنصافي وكذا محاسبة الأيادي الخفية التي كانت وراءه بتقارير كاذبة لا تمت للواقع بصلة.

فبعد التنويه الذي حصلت عليه من السيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج بتاريخ: 06/01/2015 وحصولي قبله وبعده على عدة شواهد شكر و تقديرسواء من المدراء المتعاقبين على السجن المحلي بركان والمؤسسات السجنية الأخرى زايو، تاوريرت، بوعرفة، وجدة و الناظور أو من مدراء المؤسسات السجنية التالية : شهادة شكر وتقدير من مدير السجن المحلي الحسيمة، شهادة شكر وتقدير من مدير السجن المحلي أوطيطة 2 ، شهادة شكر وتقدير من مدير السجن المحلي أزيلال ، شهادة شكر وتقدير من مدير السجن المحلي خنيفرة ، شهادة شكر وتقدير من مدير السجن المركزي القنيطرة ، شهادة شكر وتقدير من مدير السجن المحلي الداخلة ، شهادة شكر وتقدير من مدير السجن المحلي كلميم ،شهادة شكر وتقدير من مدير السجن المحلي أصيلة ، شهادة شكر وتقدير من مدير السجن المحلي القصر الكبير ، شهادة شكر وتقدير من المدير الجهوي للمؤسسات السجنية التابعة لجهة مراكش ، شهادة شكر وتقدير من مدير السجن المحلي تيفلت ، و أخرها قبل التنبيه بأقل من شهر شهادة شكر وتقدير من مدير السجن المحلي بأزرو و شهادة شكر وتقدير من مدير السجن المحلي بتاوريرت يوم 03 مارس 2015. و كدا الإشادة بعملي من طرف المنسق العام لمؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء.

فكيف تتحول الإشادة بمجهوداتي إلى تنبيه مع الغموض للأسباب الكامنة وراءه، خصوصا انه واكب فترة الأسبوع الأول من شهر مارس 2015 التي قدمت فيها الإحصائيات للخدمات العلاجية والتحسيسية في طب الأسنان التي قدمتها لنزيلات و نزلاء المؤسسات السجنية عبر ربوع المملكة من شمال المغرب إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه من فبراير 2014 إلى مارس2015 و يمثل عددهم ثلث نزيلات و نزلاء السجون المغربية ،) و هي الإحصائيات التي قدمت في مارس 2015 خلال مداخلة بالورشة التكوينية التي نظمت **تفعيلا لتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بفندق تزركونت بأفورار بإقليم أزيلال (، وما يثبت ذلك يوجد بقسم الرعاية الصحية بالمندوبية العامة لإدارة السجون عبارة عن كتب عديدة كتوثيق تضم توقيعات كل النزيلات والنزلاء المستفيدين من الخدمات الصحية في طب الأسنان بالمؤسسات السجنية المذكورة أعلاه مع ملاحظاتي بخط يدي وكذلك تقارير كثيرة مفصلة وموثقة . تلقيت خلالها استحسان جميع نزيلات و نزلاء المؤسسات السجنية والشكر والتقدير من جميع مدراء المؤسسات السجنية.

لهذه الأسباب التمس منكم مولانا بإعطاء تعليماتكم من خلال ما يلي:

- إجراء بحث دقيق و شفاف يعاين الحقائق و الوقائع ويقف على الظلم والشطط في استعمال السلطة و الحيف الذي لحق بي.

- إنصاف قضيتي و إعطاء أمركم العالي للبث فيها بشكل عادل لشطب التنبيه من ملفي الإداري ورد الاعتبار إلي وحمايتي وإنصافي حتى إسترجاع الإحساس بالثقة والأمان أثناء مزاولتي لمهامي وعملي اليومي

- . وكذا محاسبة الأيادي الخفية التي كانت وراءه بتقارير كاذبة لا تمت للواقع بصلة.

وأتوجه ختاماً، بالدعاء للعلي القدير بأن يبقي جلالة الملك "حصنا حصينا للبلاد والعباد، وراعيا أمينا لشعبه الوفي لتحقيق على يديكم الكريمتين ما يصبو إليه من سؤدد وعزة وازدهار"، وأن يقر عين جلالتكم بولي عهدكم صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن، وبصاحبة السمو الملكي الأميرة المصونة للاخديجة، وأن يشد أزر جلالتكم بصنوكم السعيد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة ، ودمتم سيدي سندا للقضايا العادلة.

التوقيع

الدكتورة رقية الدريوش

ختام مشروع التربية على حقوق الانسان والمواطنة التشاركية

الخميس 12 مايو 2016

لحسن أهادي

نظمت جمعية الريف للتضامن والتنمية " "ARIDبالحسيمة يومه الثلاثاء 10 أبريل2016 بمقر الأكاديمية الجهوية للتعليم بالحسيمة لقاءا تقييما لمشروع: "التربية على حقوق الانسان والمواطنة التشاركية" هذا الأخير الذي نفذته جمعية الريف للتضامن والتنمية بشراكة مع الجمعية السلوفانية « «Philanthropie Slovèneوالنيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بالحسيمة، وبدعم من الوزارة الخارجية لسلوفانيا والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعد كلمات الافتتاح لجميع الشركاء في المشروع: **المجلس الوطني لحقوق الانسان**، النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بالحسيمة، جمعية أريد، الجمعية السلوفينية، ممثلة وزارة الخارجية لجمهورية سلوفينيا، قدمت الأستاذة ليلى بورجلية تقريرا مفصلا عن المشروع السالف الذكر تلته مناقشة من طرف الأساتذة والأستاذات المنتمين إلى ثمان(08) مؤسسات تعليمية منخرطة في هذا المشروع؛ أربعة (04) منها متواجدة بالعالم القروي. وقد تم الوقوف على الجوانب التي يجب تفاديها مستقبلا، كما قدمت مجموعة من الملاحظات والتوصيات سيتم الأخذ بها خلال المشاريع المقبلة، قبل الختام تم متابعة مجموعة الأنشطة الموازية التي قدمها تلاميذ وتلميذات المؤسسات التعليمية المشاركة من لوحات تعبيرية، أناشيد تربوية، كلمات، ومونولوج كلها تتطرق لموضوع حقوق الطفل، توجت نهاية اللقاء التقييمي بتوزيع شواهد شكر وتقدير على الأساتذة والأستاذات المشاركين في تنشيط الورشات التحسيسية ولمديري المؤسسات التعليمية لينتهي اللقاء الذي خلص أن المشروع نفذ كما خطط له وأعطى نتائج إيجابية على الحياة المدرسية للتلاميذ وانعكس بشكل إيجابي على سلوكياتهم.

http://www.midarhoy.com/?p=39912

المعتقل السياسي للقضية الامازيغية حميد أعضوش، في الذكرى التاسعة للاعتقال السياسي . الوضعية القاتمة للأمازيغية

15 مايو 2016 20:18 تحرير .. حميد أعضوش ..

سجن تولال 1..
في 14/05/2016..

الإبادة المزدوجة حوار بين هاوية عنف الدولة و ألم الاعتقال السياسي، و مأساة الحركة الأمازيغية

(الانسانية هي عندما تكون لك كل الامكانيات لتنهب و تكذب و تخرب و لا تفعل). كانط

فمتى سنكون في مستوى الإنسانية؟

يوم المعتقل الذكرى التاسعة و الأخيرة للاعتقال السياسي عقد من الزمن، فارغ من المحتوى بدون معنى، في هذه الذكرى الأخيرة تلوح في الأفق عوامل عدة تستحق الرصد، و الوقوف و التأمل. فالحركة الثقافية الأمازيغية تعرضت للعديد من أعمال القمع، طوال تاريخها، من اغتيالات و اعتقالات و منع و انتهاك بكيفية ممنهجة للحقوق الأمازيغية، عموديا و أفقيا.

اغتيال عمر خالق إزم:

إن اغتيال إزم تجعلنا نستحضر ما هو مرجع له، و لنا في ان واحد، من قيم تيموزغا و المسؤولية، فاغتيال عمر ترك لنا واجب الوفاء له كشخص حامل للقضية الأمازيغية التي ضحى من أجلها، و هذا ليس من باب المجاملة، أو اذكروا أمواتكم بالخير، فعمر إنسان وازن لشخصية ضاربة في العمق الإنساني، لوزنه التاريخي لما خلفه اثار اغتياله لدى الشعب الأمازيغي. و في وفائه و نكرانه للذات و الانتصار لما هو حق و موضوعي، من أجل بناء كرامة الإنسان الأمازيغي. إنه إزم إنسان متميز و ستبقى ذكراه ثابتة في العقول و القلوب، واجب علينا جميعا الوفاء لروحه التي تحركنا. فسيبقى اسمه منحوتا في صفحات مشرفة من التاريخ الأمازيغي. و خير عزائنا أن نبلور أفكار في منهجيته و نضاله و قيمه، أما أسرته التي نشاطرها الحزن، و الأسى فلا يسع لنا إلا شرف الانتماء الأمازيغي.

الإفراج المفاجئ للمعتقل السياسي مصطفى أوسايا:

بحلول 22 ماي 2016، سيعرف الشعب الأمازيغي حدث إطلاق سراح المعتقل السياسي، حدث لم تعرف مثله من قبل الحركة الثقافية الأمازيغية. إنه يوم الحرية، بعد تسع سنوات من الاعتقال و الذل و المضلومية و الإهانة، سيكون يوما لرد الاعتبار لشخصيته و كرامته، فهذا الحدث يمكن اعتباره الضوء الذي يخترق الوضعية القاتمة لمشهد الحركة الثقافية الأمازيغية بالفعل من الصعب جدا فهم هذه الطريقة الماكرة من النظام للإفراج عن شخص و الاحتفاظ بطرف اخر، في ملف واحد، و تحت خلفية واحدة و بعد تسع سنوات من الاعتقال، ليحتفظ كل واحد بأسئلته كيف؟ لماذا؟ و غيرها...

معا سنقبل الحقيقة الواضحة، لأنه يوم 22 ماي سيتحرر مصطفى من القيود و الأصفاد، و أنه ليس بإمكاننا ما نفعله، فالتضحية التي بذلناها و الحرمان الذي بلوناه و الأمل الذي استحدثناه، يحث على الجميع الحضور لإنجاح هذا الحدث العظيم و استقبال أوسايا استقبال الأبطال. نعم لقد تقاسمنا تسع سنوات صعبة و كنا كوجهين لعلمة واحدة، فالجميع يتهيأ له بكوننا إخوة أشقاء، و هذا شرف لنا، فأعترف أن عنوان فراقه هو زيادة شروط الاعتقال سوءا و قساوة، و الواجب في هذه الصعوبة المشتركة هو تحمل المسؤولية فيما يحدث، فنحن معتقلين سياسيين، نمثل شهادة لمعاناة و تعاسة الإنسانية، فأي الالام يمكن أن يفكر عنا؟

الالام يطبقها الليل علينا باستمرار !!!

ألم تعد زنازن الاغتراب أكثر ظلما و برودة؟

فأي وهم و عزاء ينسينا ألامنا في هذه المحنة؟

كل مرة نستيقظ من الحلم و نتساءل: أين نحن؟

نشعر بالحرية الان و نخترق الجدران، و دهاليز السجن، هل نتوهم؟

بل نخشى أن لا نتحمل، فيا لعذابنا حينما نشعر بالحنين إلى حركة ثقافية أمازيغية كما لو أنها تقدم لنا الحرية أكثر، بينما لم تعد هناك أي حركة !!!

ليس هذا من منطق التشاؤم و لا من عدمية مناضل بل نحن في حاجة أكثر من الصرامة المنهجية حتى لا نعيش عالة على الاخر و لا على الاحتلال الفكري. ربما ستكون ضريبة النضال الاعتقال فرصة جيدة و ربما ستكون محنة اليوم ضارة نافعة.

لقد منحنا الاعتقال زخما إعلاميا، بل بطاقة تعريفية، فلما لا نستغله؟

نحن في موعد مع التاريخ، تاريخ سينتمي بفعل الاغتيالات و الاعتقالات لتاريخ أسمى من كل التاريخ حتى الان، فهل سنخلف الوعد؟

الوضعية القاتمة لمشهد الحركة الأمازيغية:

إن حديثنا عن المشهد السياسي، فوضعية الأمازيغية قاتمة، فهناك تراجع خطير للدولة في التزاماتها اتجاه الأمازيغية، سواء في التعليم، في القضاء، و في مختلف القطاعات و الحياة الاجتماعية، فهناك استمرار الميز و الاستثناء و الاقصاء و التهميش، كمنهج ضد ما هو أمازيغي.

لننظر إلى سياسة التكالب في تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية و الذي فقد فيه البرلمان عمليا إمكانية المبادرة في اقتراح القوانين، في تناقض و دحض قانون استقلالية السلط، و الذي كان وهما على الدوام إلى القصر دون سواه.

بعد مرور خمس سنوات من التعبير الخادع الذي أتى به الدستور الممنوح 2011، بين القصر و الشعب، بثلاثية المسكنات: الاستثناء، الاستقرار، التنمية جعل الغالبية العظمى باستثناء الامير الأحمر يعتبرون أن الأمازيغية ملك لجميع المغاربة، و لكن ذلك في العموم كان لأسباب براغماتية انتهازية، فهي في الحقيقة مثل كلاب الحراسة عليهم أن يطيعوا هؤلاء الذين هم في الدرجة العليا.

فالنخبة مثقفة يكتفي فيها المفكر بكتابة قصة التاريخ بين الانتكاسة و الانتصار ليرث الإرث النضالي فاعل سياسي يقبل المبادئ الأساسية كبروبغندا

النظام المخزني. فالحقيقة القاسية هي أن القصر يقاوم و يحارب و يعمل على فرملة الأمازيغية. فمن الممكن أن نضع لداعرة محترفة بكرة اصطناعية لكن من المستحيل أن نعيد إليها براءتها و طهارتها.

لننظر بجرأة إلى كيفية هندسة و صياغة المشهد السياسي و سير المؤسسات، فالنظام يعمل على احتكار المواقع القيادية للأنصار و المؤيدين لسياسة الدولة، دافعا المزعجين إلى غياهب السجون أو اغتيالهم أو إلى مراكز هامشية بالنسبة للكوادر، و لنا في الناطق الرسمي سابقا للقصر الملكي و المؤرخ المثير للجدل صاحب الموريسكي خير مثال، و ليس هذا قدرا و لا حتمية تاريخية، فالوعي و إرادة القوة تجعل الإنسان يبلور نفسه بنفسه بالتعبير النتشي، فكيف نجعل الاخر هو المفكر في شأن قضايانا و المؤتمن على ذاكرتنا؟ فلا يجوز لنا أن نخدع أنفسنا فالنظام في ماديته أجهزة قمعية و مجموعة من الأقنية حسب الكبير فوكو، و دوره و فعله يتجاوز كثيرا القوانين و فلسفة حقوق الإنسان. و لننظر أيضا إلى البرامج الإجرامية للدولة ضد الأمازيغية التي يتم تجاهلها و بل اعتبار جرائما شرعية لتؤكد باستمرار حقيقة خدعها عن طريق الحيل، و تخفي الحقيقة، فالسلطة السياسية تنفذ مهامها بحرفية عالية، فعملية العنف الرمزي فعالة بقدر ما تكون لا مرئية بتعبير بورديو، و ذلك لحجب الحقيقة و تشويه الفهم.

لقد اعتقلنا في خدمة مشروعية للقضية الأمازيغية، و لمكر التاريخ، تحولنا من صفة المناضل الحر الحامل للفكر و المبادئ و القيم إلى الحالة المشبوهة و وضع تيكيت الإجرام، بل إلى الفعل الذي يستحق العقاب، لفتح في الأخير الباب على المجهول، و هذا هو السبب اليوم في تغيير لمفهوم المعتقل السياسي، حيث نفاجئ كل مرة بأبواق النظام يعلنون بكون المغرب لا يتوفر على معتقلين سياسيين، فمن نكون إذن؟ ! يا أمين المجلس الوطني لحقوق الإنسان و يا وزير العدل، و من يمسح هذه الدماء التي وضعتموها بالقوة غصبا عنا؟ و أي ماء هناك يمكن أن نطهر بها أنفسنا؟ هكذا تعترف الدولة في أمانة لبؤسها بالأمس استهدفنا كأشخاص و كقيم تيموزغا، اليوم نستهدف في التصنيف، كاستراتيجية جديدة داخل السجون ليس فقط كرقم، بل معتقلي الحق العام، إلى جانب المجرمون، و غدا من يدري بأي سم أو طريقة سنغتال بها. نحن ندق ناقوس الخطر و نحمل الدولة المسؤولية لما ستؤول إليه الأوضاع. و من يعجز عن إنصاف المظلومين فما عليه إلا أن ينتظر دوره و سيأتي يوم يفترس فيه و يصير لقمة صائغة. إن السياسية الممنهجة من النظام السياسي ضد الشعب الأمازيغي ليس تقوية للأمازيغية لا لبس فيها، لكن ينجم بالأحرى عن ميل يتطور بجناحين تطور متفاوت، نحو إضعاف الأمازيغية و لكن بتقويتها في نفس الوقت، فالنظام الراهن هو قوي و صحيح بنزعته العدوانية و الاستبدادية، فهو ضخم كعملاق مخيف لكن بأرجل ضعيفة، و تحت أرض لا تنطق غير الأمازيغية، و هذه هي قوة الحركة الثقافية الأمازيغية، و كم هو جميل هذا الرفض للغة الرفض لأي ثقافة غير الأمازيغية.

من نحن؟

و أي شيء نريد أن نكون؟

إن من فضائل أخلاق الإنسان لنيتشه في كتاب الفجر، هي الشجاعة بإزاء أعدائنا، فالمعركة النضالية تتطلب من كل واحد حسب مكانته أن يحدق أنيابه و أظافره، و بناء أسئلة جديدة تتيح لنا تجاوز الخلافات، فالقضية الأمازيغية تتعالى عن كل المواقف و الحسابات، فهي قضية شعب، معركة وجود، فلا طريق للانعتاق إلا طريق التكتل في وجه النظام، فمن أجل التغيير الحقيق و الجذري، لا بد من تشكل جبهة ضاغطة قادرة على التدافع السياسي و استخلاص دروس و عبر من الماضي، فالقضية تدور حول أفخاخ يجب تفاديها، فنحن بحاجة إلى مصابيح منيرة عازمون على السير في درب النضال، نحن سوف نقع في أخطاء رغم دروس الماضي، و ليست ثمة ضمانات أن نبلغ النهاية، فالنضال ممزوج بالألم مثل نشوة الحب، ولدنا من رحم الأمازيغية و كتب علينا قدر واحد، فشرف لنا أن نكون ضحايا الاعتقال التعسفي و الاغتيال من أن نكون كلاب الحراسة، فنمض معا في الدرب.

http://www.zinapress.com/10488.html

قلوب بلا شفقة...فاطمة تتعرض لأبشع طرق التعنيف

15 مايو، 2016 الأخبار, فيديو + أضف تعليقا

تعرضت الطفلة فاطمة، وهي ذو السابعة من عمرها، للعنف والتجويع من خالتها بدوار تاسيلة لاخصاص بنواحي تزنيت، وقد تم التبليغ عن الحالة من طرف أحد الجيران بعد ملاحظة قساوة التعذيب الذي تعرضت له الطفله.

تعنيف طفلة بتيزنيت بأبشع الطرق من خالتها

تنامي العنف الجنسي ضدّ الأطفال

بالرغم من انضمام المغرب إلى عدّة اتفاقيات دولية حول حقوق الطفل، فإن الدراسة التي أجريت على مدى سنة أكّدت أن العنف الجنسي هو من أهم أشكال العنف الذي يعانيه أطفال المملكة.

وأبرزت الدراسة، التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسيف) وجمعية "أمان" لمكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال **بالتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب**، أن 26% من مجموع حالات العنف المسجلة ما بين 2010 و2012 مصنّفة في خانة العنف الجنسي، وأن دوائر الأمن الوطني سجّلت 11599 حالة عنف جنسي تجاه القاصرين من الجنسين بالفترة بين 2007 و 2012.

وقد نظمت الجهات التي أنجزت الدراسة مؤتمرا صحفيا بالعاصمة الرباط، وخصّص لتقديم خلاصات "الدراسة الوطنية حول العنف الجنسي تجاه الأطفال بالمغرب".

واعتبرت الهيئات التي أنجزت الدراسة أن من أهم التوصيات التي خرجت بها هي ضرورة وضع نظام مدمج لحماية الأطفال يكون مرتكزا على نظام معلومات وطني لتجميع المعطيات حول العنف الجنسي.

ودعت الهيئات المذكورة إلى اعتماد سياسات عمومية قائمة على البعد الاجتماعي، وعدم التركيز على الجوانب السياسية والاقتصادية فقط. كما انتقدت ضعف الإمكانيات المادية المرصودة للبرامج والسياسات التي تستهدف حماية الأطفال من العنف.

وكشفت الدراسة –بناء على بيانات وزارة العدل والحريات والإدارة العامة للأمن الوطني– أن 67% من الأطفال تعرّضوا سنة 2012 للعنف الجنسي بالشارع، و16% منهم تعرّضوا له داخل أسرهم، و8% منهم تعرّض له بالأماكن العامة، بينما تعرّض 7.5% للعنف الجنسي بمراكز حماية الطفولة.

ويشير المصدرُ نفسه إلى أن حالات العنف الجنسي ضد الأطفال التي سجّلها الأمن الوطني انتقلت من 1365 حالة سنة 2007 إلى 11599 حالة سنة 2012.

وترجع أسباب انتشار الظاهرة إلى عدم وجود أحكام رادعة بحق المدانين، وأوضحت أنه "بالرغم من جهود المغرب للالتزام بالاتفاقيات الدولية بخصوص هذه القضايا، فإنه لا تزال الأحكام القضائية المخفّفة تصدُر في حق المتورّطين في اغتصاب الأطفال".

وكان المغرب قد انضم لعدة مواثيق دولية تتعلق بحقوق الطفل، بما في ذلك الاتفاقية الأممية المتعلقة بحقوق الطفل واتفاقية مجلس أوروبا لحماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي سنة 2007، كما أطلقت المملكة الشهر الماضي حملة وطنية لوقف العنف تجاه الأطفال بتعاون مع يونيسيف.

http://www.marocplus.info/%D9%82%D9%84%D9%88%D8%A8-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D8%B4%D9%81%D9%82%D8%A9-%D9%81%D8%A7%D8%B7%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%B4%D8%B9-%D8%B7%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84/

Changements climatiques : L'université et la promotion de la conscience

Les participants à une rencontre régionale sur l'environnement ont plaidé, samedi à Tanger, pour le renforcement du rôle de l'université dans la promotion de la conscience autour des changements climatiques et de leurs effets sur les droits de l'Homme.

Intervenant à cette occasion, la présidente de la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) à Tanger, initiatrice de l'événement, Soulma Taoud, a souligné que cette rencontre s'inscrit dans le cadre des préparatifs pour la Conférence des parties des pays de la Méditerranée "MEDCOP22", qui se tiendra en juillet prochain à Tanger, et de la Conférence des parties de la convention cadre des Nations unies sur les changements climatiques (COP22), prévue en novembre prochain à Marrakech, notant que le but est de renforcer la conscience des étudiants aux implications du réchauffement climatique et des hausses des températures sur les domaines économique, agricole et environnemental.

La responsable a également mis l'accent sur le volet social relatif au droit à la vie, à la stabilité et à une vie digne dans un environnement sain, avec la garantie de la sécurité alimentaire pour les pays vulnérables aux changements climatiques, notant que l'implication des étudiants dans ce débat public vise à leur permettre de développer leurs connaissances cognitives et scientifiques autour des questions environnementales et des effets qui y sont liés.

Pour sa part, le président de l'Université Abdelmalek Essaâdi, Hodaifa Ameziane, a indiqué que cette manifestation entend mobiliser et sensibiliser les étudiants aux changements climatiques, à leurs effets sur le développement durable et à leur relation au genre social, et renforcer la prise de conscience collective par rapport à ce phénomène, à travers l'adoption d'une méthodologie efficace, à même de mettre en lumière le rôle de la société civile dans les Conférences des parties autour du climat.

Il a fait savoir que les deux Conférences des parties qui seront abritées par le Maroc seront une occasion pour mettre en lumière les réalisations du Maroc dans le domaine de l'environnement et de l'économie verte, élargir le domaine d'intérêt de la société aux questions écologiques et renforcer la participation de toutes les composantes de la société à la promotion des équilibres environnementaux, notant que les étudiants constituent un élément central dans le processus de préservation de l'environnement et de promotion du développement durable.

L'universitaire a, dans ce contexte, noté que les ressources humaines des universités marocaines et les recherches scientifiques réalisées doivent être pris en considération lors de l'élaboration des stratégies nationales et dans les opérations de sensibilisation aux risques liés aux changements climatiques, soulignant la nécessité de proposer des solutions scientifiques et pratiques pour atténuer les effets du dérèglement climatique sur la vie de l'Homme.

Cette rencontre, initiée en partenariat avec l'Ecole nationale de commerce et de gestion (ENCGT) et l'Université Abdelmalek Essaâdi, a été marquée par la participation d'experts, d'universitaires et d'acteurs institutionnels et associatifs qui ont souligné l'importance de la sensibilisation des étudiants à la culture des droits de l'Homme et du rapprochement des générations montantes des questions environnementales.

Cette manifestation a été marquée par la présentation et la discussion des effets des changements climatiques sur plusieurs pays, dont le Maroc, le Canada, l'Egypte, la France, l'Allemagne, la Chine et la Suède, et les débats autour de l'Accord de Paris sur le climat, outre l'exposition des stratégies de ces pays en matière des actions d'atténuation et d'adaptation aux changements climatiques.

Cette rencontre a été également une occasion pour évoquer les attentes par rapport au Sommet sur le climat de Marrakech et souligner le rôle que peuvent jouer les universités et centres de recherche dans la présentation de recommandations scientifiques à même de renforcer l'adaptation aux changements climatiques, notamment pour les pays vulnérables.

Sur les traces de Mahmoud Guinea et Doudou N'daye Rose…

La magie gnaoua opère toujours dans la cité des Alizés

Les maâlems Abdellah Akharraz et Hamid El Kasri, Christian Scott et les descendants et musiciens de la star des gnaoua et du percussionniste sénégalais ont assuré un spectacle grandiose sur la scène Moulay Hassan du Festival Gnaoua et musiques du monde d'Essaouira

Située entre la plage et la médina d'Essaouira, la grande scène Moulay Hassan a vibré samedi soir aux rythmes des sonorités venues du Maroc, des Etats-Unis d'Amérique et du Sénégal.

Après les fusions et résidences qui ont rythmé les deux précédentes soirées, des milliers de Souiris et leurs nombreux invités se sont donné rendez-vous devant la plus prestigieuse scène du Festival Gnaoua et musiques du monde pour suivre les magnifiques spectacles programmés ce soir-là. Un engouement à la hauteur du show qui a mis en effervescence cet espace cher au Festival et aux amoureux de l'art et de la culture gnaouie ainsi que des musiques du monde. C'est au maâlem Abdellah Akharraz qu'est revenu l'honneur d'ouvrir le bal de cette soirée qui s'annonçait riche en sonorités. En digne successeur de l'héritage Guinea, ce dernier a fait vibrer la scène et les environs dans une ambiance surchauffée qui lui a valu plusieurs ovations.

Aux commandes de sa propre troupe depuis six ans, Abdellah Akharraz s'est distingué ces quinze dernières années sur la scène artistique nationale et internationale. Ce grand artiste a été applaudi lors de ses nombreux concerts livrés avec brio au Maroc et à l'étranger.

Quelques minutes après cette belle prestation, le film «Feu Mahmoud Guinea » du réalisateur Abderrahim Mettour, a été projeté sur ce même espace. Un hommage en images de la star des maîtres gnaoua que le public ne reverra plus sur scène, après avoir brillé durant 18 ans sur les scènes du festival.

Une douzaine de minutes plus tard, la famille Guinea, entourée des enfants et musiciens de Doudou N'diaye Rose, rendait hommage à Mahmoud Guinea.

Considérée comme l'une des figures emblématiques de ce grand rendez-vous musical des gnaoua, la perle de tagnaouite a rendu symboliquement son guembri à son fils Houssam lors de la dernière édition. Par son geste, Mahmoud Guinea assura que son nom survivrait. C'est donc pour se remémorer de ce grand musicien que Houssam et maâlem Mokhtar Guinea ont repris certains titres phare et morceaux chers au défunt, en compagnie de leurs camarades du Sénégal. Une collaboration bien accueillie qui rappelle aussi la disparition du célèbre percussionniste sénégalais. Il était minuit lorsque l'Américain Christian Scott et ses musiciens se sont retirés de la scène après un show très suivi. Une heure plus tôt, le jazzman au look de rappeur a gratifié le public d'un magnifique spectacle, laissant éclater l'immense talent du jeune virtuose.

Natif de New Orléans en 1983 aux Etats-Unis, Christian Scott est considéré comme l'un des plus talentueux musiciens de sa génération. Initiateur de la stretch music (une forme musicale qui prend racine dans le jazz), il a développé de nouvelles techniques de souffle qui lui valent respect et considération. De nombreux observateurs pensent qu'il a apporté une seconde jeunesse au jazz.

Trente minutes après la prestation du musicien américain, l'honneur est revenu à maâlem Hamid El Kasri de

boucler cette longue et émouvante soirée devant un public qui n'a pas cessé de se trémousser. Une suite logique quand on sait que ce maître gnaoui est considéré comme l'artiste qui a donné un coup de jeune à la culture gnaouie.

Formé par les maâlems Alouane et Abdelouaheb Stitou dès 7 ans, Hamid El Kasri est aussi considéré comme le maâlem qui s'est le plus internationalisé. Grâce notamment à sa voix, profonde et intense, et à sa grande maitrise du guembri. Ce n'est pas un hasard si le public a veillé jusque tard la nuit pour le voir jouer. Et le moins qu'on puisse dire, c'est qu'il n'a pas été déçu.

Il est à rappeler que cette 19ème édition a réuni 300 artistes représentant six pays d'Amérique, Europe et Afrique. Quatre jours durant, ces artistes ont animé plus de trente concerts sur les six scènes choisies pour cette magnifique fête de la musique dont quatre intimistes.

Notons aussi que cette édition a proposé trois hommages à trois légendes de la scène culturelle et artistique. A savoir : maâlem Mahoud Guinea auquel un vibrant hommage a été rendu à l'ouverture de festival, Doudou N'diaye Rose et Tayeb Saddiki, célébrés lors de la clôture de ce grand rendez-vous.

Outre l'exposition de photos de l'artiste Hassan Hajjaj intitulée « Color of gnaoua », le festival a également proposé la cinquième édition de son forum qui a traité cette année encore de l'Afrique sous le signe « Diasporas africaines : racines, mobilités, ancrages ». Organisé, du 13 au 14 mai, en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), ce rendez-vous a réuni 24 intervenants nationaux et internationaux.

Cette édition comportait aussi deux résidences d'artistes, quatre concerts fusion et un espace rencontre-débat dénommé « L'arbre à palabres » qui a permis des échanges entre le public et les artistes.

Les Assises de l'écologie, une démarche cruciale pour développer l'esprit environnemental chez les nouvelles générations

A la veille de la COP 22, une campagne de sensibilisation à la protection de l'environnement visant écoles et universités

Une série de rencontres d'information, de conférences, de colloques, de tables rondes et autres manifestations sont organisés dans plusieurs villes en vue d'informer et de sensibiliser les citoyens sur les enjeux des négociations de la COP22 et des changements climatiques.

L'école, l'université, la société civile, les organisations des droits de l'Homme, tout le monde se met donc à pied d'œuvre pour préparer au mieux la 22ème édition de la Conférence des parties de la Convention-cadre des Nations unies sur les changements climatiques (COP 22) qui se déroulera en novembre prochain à Marrakech.

De par l'importance que revêt la COP 22, les responsables et les décideurs ont porté donc leur intérêt aux établissements scolaires et universitaires. Ainsi, à Tanger, les approches pédagogiques, et plus particulièrement les Assises de l'écologie destinées aux jeunes dans les établissements d'enseignement, constituent une démarche cruciale pour enseigner aux nouvelles générations un nouveau mode de vie qui respecte l'environnement et les impliquer dans le processus de développement durable.

Ces Assises initiées et destinées aux jeunes scolarisés ont pour but de renforcer leurs capacités en matière d'organisation de rencontres à caractère éducatif et de plaidoyer, et ce en leur donnant les outils nécessaires leur permettant de mener à bien cette mission (arguments concrets et preuves scientifiques).

Ces approches pédagogiques placent d'ores et déjà les jeunes à l'avant-garde de la défense de l'environnement, sachant que le Maroc ne ménage aucun effort pour assurer une bonne gestion de l'environnement, et ce par le biais de ses stratégies ambitieuses, claires et bien définies, qu'elles soient à court, à moyen ou à long termes.

Aussi lors d'une rencontre régionale sur l'environnement organisée au Détroit, le président de l'Université Abdelmalek Essaâdi, Hodaifa Ameziane, a indiqué que cette manifestation entend mobiliser et sensibiliser les étudiants aux changements climatiques, à leurs effets sur le développement durable et à leur relation au genre social, et renforcer la prise de conscience collective par rapport à ce phénomène, à travers l'adoption d'une méthodologie efficace, à même de mettre en lumière le rôle de la société civile dans les Conférences des parties autour du climat.

Il a fait savoir que les deux Conférences des parties qui seront abritées par le Maroc seront une occasion pour mettre en lumière les réalisations du Maroc dans le domaine de l'environnement et de l'économie verte, élargir le domaine d'intérêt de la société aux questions écologiques et renforcer la participation de toutes les composantes de la société à la promotion des équilibres environnementaux, notant que les étudiants constituent un élément central dans le processus de préservation de l'environnement et de promotion du développement durable.

Pour sa part, l'Université Moulay Ismail (UMI) de Meknès vient de lancer un appel à initiatives à l'occasion de la 22ème Conférence des Parties de la Convention-cadre des Nations unies sur les changements climatiques (COP22), prévue du 7 au 18 novembre prochains à Marrakech.

Selon l'université, l'objectif consiste à informer la communauté universitaire et le public en général sur les enjeux des négociations de la COP22 et des changements climatiques et faire de l'UMI une université éco-citoyenne où sont développés des bonnes pratiques et des services pour la résilience et le développement durable de la région.

Par ailleurs, la **Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH)** de Casablanca-Settat a organisé, du 7 au 14 mai, en partenariat avec la Coalition marocaine pour la justice climatique (CMJC), une série de rencontres d'information avec les différents acteurs concernés par la question des changements climatiques et de l'environnement.

Ces rencontres ont été l'occasion propice pour l'établissement d'un diagnostic des menaces pour l'environnement au niveau de la région, la présentation des projets et programmes mis en œuvre en matière de protection de l'environnement et d'adaptation aux changements climatiques et la formulation de recommandations et de propositions pour l'élaboration des grandes lignes du plan d'action régional intégré dans ce domaine. Pour les participants, cette initiative a eu pour objectif également la mobilisation des acteurs, notamment de la société civile, pour la rencontre régionale "Pré COP" qui sera organisée en juillet à Casablanca, à l'initiative de la CMJC et de la CRDH de Casablanca-Settat.

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

CULTURE

1493/32-33 CNDH

Festival Gnaoua: Moments de grâce à Essaouira

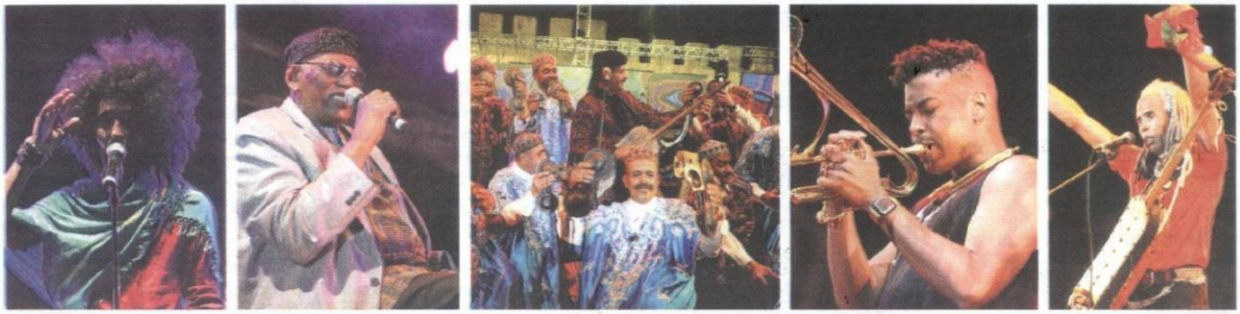

Instants musicaux intenses et éclectiques pour cette 19e édition, avec des fusions gnaouas mais aussi du jazz, du funk du hip hop et même du rock. Chaque spectacle aura marqué les esprits à sa façon à commencer par celui du plus gnaoui des américains, Randy Weston (2e à partir de la g.) qui a donné un concert jazz exceptionnel, ou de Maâlem Hamid El Kasri (au centre) qui déchaîne foule et passions. Idem pour l'ovni musical N3rdistan (à g.) qui embarque les festivaliers sur des rythmes atypiques hercés de textes de Nizar Qabbani ou Mohamed Darwich. Le virtuose de jazz Christian Scott a, lui, fait vibrer la scène Moulay Hassan aux sons de sa trompette (2e à partir de la droite) et le clou du spectacle, Hassan Hakmoun et sa tagnaouite moderne. Une figure emblématique qui n'était pas montée sur une scène du festival depuis 16 ans. Su représentation était à elle seule une fusion (Ph. Jarfi)

- **Des concerts d'artistes internationaux, des mâalems et des fusions**
- **Un Forum animé par des intervenants prestigieux mettant à nouveau l'Afrique au centre des débats**

C'EST en beauté qu'a commencé et que s'est achevée la 19e édition du Festival Gnaoua d'Essaouira. En effet, durant quatre jours, la ville des alizés a vibré aux sons gnaouis et musiques du monde faisant chanter et danser petits et grands venus d'ici et d'ailleurs. Comme le veut la tradition, la parade a ouvert les festivités. Une procession bigarrée fusionnant couleurs et sons dans un maelstrom à la joie contagieuse a escorté dans les ruelles de la médina le cortège des officiels jusqu'à la scène Moulay Hassan. Et comme à l'accoutumée, les deux membres fondateurs de cet évènement Neila Tazi, productrice du festival, et André Azoulay, conseiller du Souverain accompagnaient leurs hôtes composés d'une pléiade de personnalités internationales prestigieuses. Parmi elles, une habituée du festival Farah Pahlavi, veuve du dernier Shah d'Iran ou encore Debra Lee, présidente de la chaîne américaine BET, invitée par son ami Dwight Bush, ambassadeur des Etats-Unis, lui aussi grand fan de cette manifestation.

Cette 19e édition a démarré avec un concert d'ouverture en hommage au grand Maâlem Mahmoud Guinea et au maître de la percussion sénégalais Doudou N'Diaye Rose qui nous ont quitté l'an dernier. C'est tout de jaune vêtus que 10 des 42 fils du percussionniste ont rejoint Mokhtar Guinea, frère de Mahmoud,

DNES, Aïda BOUAZZA

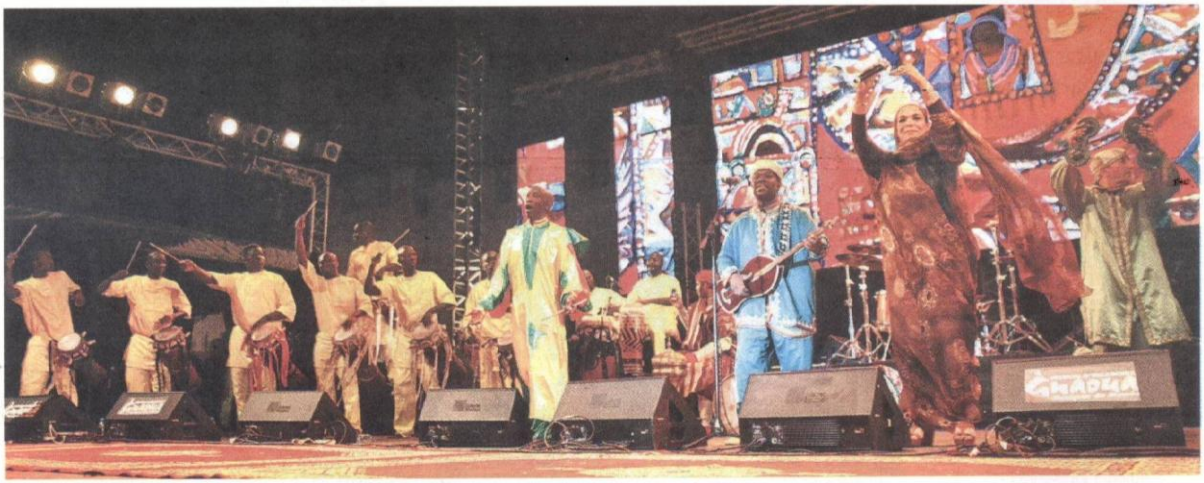

Concert inaugural en hommage à Mohamed Guinea et Doudou N'Diaye Rose avec Maâlem Mokhtar Guinea, les enfants de Doudou N'Diaye Rose et les enfants Guinea ainsi que la diva Rachida Talal (Ph. Jarfi)

pour une fusion exceptionnelle, saluant ainsi le talent immense de ses maîtres disparus dont l'héritage restera éternel à travers des morceaux phares. La fusion a ensuite accueilli la voix de la diva du Sahara, Rachida Talal avant de laisser place au 2e concert donné par Jeff Ballard Trio invité par Maâlem Koyou pour un spectacle des plus enflammés. Cette rencontre entre l'Afrique et l'Amérique a fonctionné à un tel point que la foule la scène en costume rose avec une énergie débordante faisant retentir sa basse en invitant les festivaliers à découvrir son univers de free jazz aux sonorités atypiques. Il est ensuite rejoint par Maâlem Boussou pour une fusion qui peinait à se faire entendre par moment, le son du guembri enveloppait celui de l'instrument de Tacuma… Cependant, le spectacle était tout de même au rendez-vous pour le plus grand plaisir des mélomanes. C'est ensuite à une partie de sa vie au Maroc. Tombant amoureux de la musique gnaouie, il deviendra l'un des précurseurs de la fusion. Côté scène de la plage, le rappeur Blitz the Ambassador a tout simplement mis le feu mêlant le verbe et son flow à des rythmes africains avec une énergie indescriptible. Lors de cette soirée musicale où il y avait de la musique pour tous les goûts, le clou du spectacle, était le concert des Hoba Hoba Spirit. Bien que n'ayant sourire contagieux et les sublimes espagnoles Las Migas. Un instant fabuleux sous un ciel étoilé où la grâce des musiciennes de flamenco s'est mêlée au talent du jeune gnaoui à la créativité débordante. Un spectacle qui restera sans aucun doute gravé dans les mémoires. Le festival sera clôturé dimanche fin d'après-midi avec un hommage émouvant à l'enfant terrible d'Essaouira, Tayeb Saddiki, qui aura été témoin de la naissance de groupes

Comme chaque année, la parade du festival avec des gnaouis venant de tous les coins du Maroc accompagne les officiels à la scène Moulay Hassan qui accueille le concert inaugural(Ph. Jarfi)

compacte ne formait plus qu'une seule entité qui sautait à l'unisson. La soirée du jeudi s'est achevée sur une résidence de Maâlem Abdeslam Alikane et le groupe malien Songhoy Blues. Vendredi, le festival bat son plein, et c'est une programmation chargée qui attend le public. Le soleil commence à tomber sur la ville des vents, quand Jamaaladeen Tacuma foule Randy Weston d'éblouir les aficionados mais aussi les néophytes pour une session jazz derrière son instrument fétiche, le piano, accompagné de musiciens hors pair dont un contrebassiste qui n'a pas manqué de faire sourciller l'audience en jouant assis. Le génie dont il ne ressort de son âge de 90 ans que le nombre, et le plus gnaoui des Américains, a passé entamé leur show qu'à minuit et demie, cela n'a pas arrêté leurs fans, qui ont entonné leurs chansons et dansé jusque tard dans la nuit. Samedi est certainement le jour qui aura connu le plus d'affluence. Il suffira d'essayer d'accéder à la scène Moulay Hassan au concert de Maâlem Hamid Kasri pour le constater. Une foule en furie était présente pour profiter du spectacle et applaudir les gnaouas. Lieu magique, ce soir là, Borj Bab Marrakech qui a abrité une fabuleuse soirée qui n'a commencé que tardivement avec la résidence du prodige Mehdi Nassouli au mythiques marocains comme Nass El Ghiwane, Jil Jilala ou encore Lamchaheb. Lors de ce concert de clôture, Mohamed Derham, fondateur de Jil Jilala, a invité Nabil Khalidi, Maâlem Mustapha Baqbou et Omar Sayed à parcourir les tubes des trois groupes qui ont révolutionné la musique marocaine. La magie opère toujours au Festival gnaoua, rendez-vous l'année prochaine pour fêter les 20 ans de cet évènement devenu incontournable. ❑

Diasporas africaines, racines, mobilités, ancrages...

4773/33

POUR la 3e année consécutive, la thématique du forum organisé avec le CNDH, est consacrée à l'Afrique, et plus précisément aux «Diasporas africaines, racines, mobilités, ancrages». Quatre tables rondes se sont tenues le vendredi et samedi matin avec l'intervention de personnalités prestigieuses. Le forum a été développé en quatre principaux axes de travail commençant par le «Cosmopolitisme africain» et «Diasporas et marchés de savoirs globaux» le premier jour. Le second le débat s'est tenu autour du thème «Femmes africaines: apport et changement» pour finir sur l'axe «Circulations artistiques et culturelles». Parmi les intervenants l'on retrouve Mehdi Alioua, docteur en sociologie, Fouad Laroui, écrivain, Hisham Aidi professeur à l'Université de Columbia, Rokhaya Diallo, journaliste, écrivaine et réalisatrice ou encore Stéphane Dufoix, professeur de sociologie à l'Université Paris-Ouest Nanterre. ❑

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

Entretien avec Driss El Yazami, président du CNDH

«Le Forum du Festival Gnaoua s'est affirmé comme un espace original de rencontres et d'échanges»

15942/1-13

La 5e édition du Forum du Festival Gnaoua et musiques du monde d'Essaouira est consacrée cette année au thème : «Diasporas africaines : racines, mobilités, ancrages». Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), nous rapproche davantage des objectifs de ce forum et de la situation de la diaspora africaine.

Page 13

Entretien avec Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme

«Le Forum du Festival Gnaoua s'est affirmé comme un espace original de rencontres et d'échanges»

15942/1-13

La 5e édition du Forum du Festival Gnaoua et musiques du monde d'Essaouira a réuni les 13 et 14 mai plusieurs intellectuels et militants venus de divers horizons. Consacré aux mobilités africaines sur le thème : «Diasporas africaines : racines, mobilités, ancrages», cet espace de dialogue et d'interaction a été l'occasion de se pencher sur les apports diasporiques à l'Afrique et de réfléchir aux nouvelles mutations qui en résultent. Driss El Yazami, président du conseil national des droits de l'Homme (CNDH), nous rapproche davantage des objectifs de ce forum et de la situation de la diaspora africaine.

Le Matin : Cette année, le débat est centré sur la diaspora africaine et ses mobilités. Quelle analyse faites-vous des migrations africaines actuelles notamment celles marocaines ?

Driss El Yazami : La tradition migratoire africaine est très importante et fort ancienne, comme en témoignent entre autres exemples les relations humaines entre le Maroc et l'Afrique subsaharienne, qui remontent à des siècles. Cet exemple nous rappelle d'ailleurs que cette migration est d'abord intra-africaine, et se fait généralement à l'intérieur du continent, loin des idées répandues de flux pour l'essentiel Sud-Nord. «L'appel du Nord» n'est venu que plus tard, avec la colonisation, la mobilisation des soldats «indigènes» pour les guerres coloniales, puis durant les deux conflits mondiaux du vingtième siècle et enfin, l'émigration ouvrière de la deuxième moitié du siècle dernier. Il faut y ajouter les migrations étudiantes

La tradition migratoire africaine est très importante et fort ancienne.

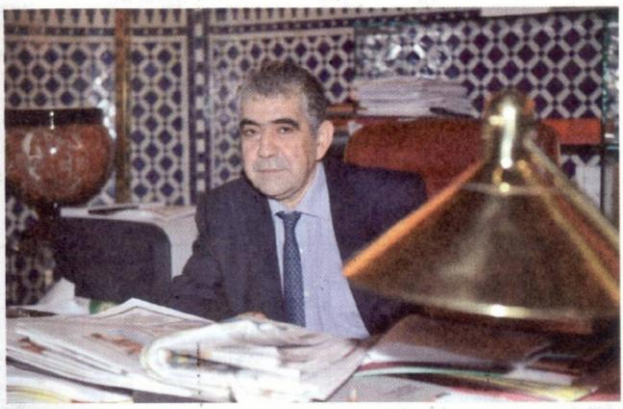

Le président du Conseil national des droits de l'Homme, Driss El Yazami.

et artistiques, qui remontent elles aussi à très loin.

Et les mobilités marocaines ?
Malgré quelques différences, les mobilités marocaines ont obéi à ce schéma et partagent avec les autres migrations africaines de nombreuses caractéristiques : une féminisation croissante des diasporas, une élévation incontestable du niveau socioculturel des migrants, l'émergence des nouvelles générations (avec toutes les nouvelles problématiques qui en découlent et qui «font» l'actualité), l'installation de nombreux migrants dans la mobilité entre plusieurs espaces (loin de certains poncifs sur «l'intégration»), et enfin une forte reconnexion des compétences avec le pays d'origine. Là non plus, on n'est plus dans la seule logique du «brain drain» et la diaspora, notamment de haut niveau, se révèle un réel atout pour le développement de l'Afrique.

Quelle place occupe la femme africaine dans le Forum 2016 ?
Le Forum de l'année dernière avait été exclusivement consacré aux femmes en Afrique. Mais cette année, nous traiterons de leur rôle dans l'immigration, pour mettre en exergue au moins deux dynamiques. Réparer d'abord une sorte de malentendu historique, car très longtemps, la migration a été perçue comme uniquement masculine. Les femmes ne partaient, croyait-on, que pour suivre dans le cadre du regroupement familial le mari parti bien avant. C'est évidemment vrai en grande partie, mais les études récentes démontrent que de nombreuses Africaines, y compris des Maghrébines, sont aussi parties seules et depuis longtemps. Le rôle de ces pionnières a été trop souvent méconnu. Ce phénomène s'est accéléré ces dernières décennies et c'est la deuxième dimension que nous souhaitons donner à voir. Parler des femmes des diasporas, c'est en réalité parler d'un migrant sur deux. Mais derrière cette importance numérique, il y a des évolutions socioculturelles très importantes. Cette féminisation de plus en plus visible révèle et renforce à la fois les dynamiques d'émancipation à l'œuvre un peu partout dans le continent : malgré la persistance de discriminations, les Africaines de l'immigration sont de plus en plus cultivées, de plus en plus actives sur le marché du travail et leur rôle social est de plus en plus évident et nécessaire.

Quel impact a ce Forum sur la ville d'Essaouira et sur le Maroc ?
En quelques années, le forum s'est affirmé comme un espace original de rencontres et d'échanges, marqué par une liberté de ton incontestable, rassemblant divers types d'acteurs : des chercheurs, des politiques, des acteurs de la société civile, des créateurs et de simples festivaliers. À cheval entre la recherche la plus avancée et les expériences du terrain, le format lui-même, étalé sur deux grosses demi-journées, permet des échanges sereins et sans précipitation. ■

Propos recueillis par Nadia Ouiddar

Entretien avec Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme

«Le Forum du Festival Gnaoua s'est affirmé comme un espace original de rencontres et d'échanges»

La 5e édition du Forum du Festival Gnaoua et musiques du monde d'Essaouira a réuni les 13 et 14 mai plusieurs intellectuels et militants venus de divers horizons. Consacré aux mobilités africaines sur le thème : «Diasporas africaines : racines, mobilités, ancrages», cet espace de dialogue et d'interaction a été l'occasion de se pencher sur les apports diasporiques à l'Afrique et de réfléchir aux nouvelles mutations qui en résultent. Driss El Yazami, président du conseil national des droits de l'Homme (CNDH), nous rapproche davantage des objectifs de ce forum et de la situation de la diaspora africaine.

Le Matin : Cette année, le débat est centré sur la diaspora africaine et ses mobilités. Quelle analyse faites-vous des migrations africaines actuelles notamment celles marocaines ?

Driss El Yazami : La tradition migratoire africaine est très importante et fort ancienne, comme en témoignent entre autres exemples les relations humaines entre le Maroc et l'Afrique subsaharienne, qui remontent à des siècles. Cet exemple nous rappelle d'ailleurs que cette migration est d'abord intra-africaine, et se fait généralement à l'intérieur du continent, loin des idées répandues de flux pour l'essentiel Sud-Nord. «L'appel du Nord» n'est venu que plus tard, avec la colonisation, la mobilisation des soldats «indigènes» pour les guerres coloniales, puis durant les deux conflits mondiaux du vingtième siècle et enfin, l'émigration ouvrière de la deuxième moitié du siècle dernier. Il faut y ajouter les migrations étudiantes et artistiques, qui remontent elles aussi à très loin.

Et les mobilités marocaines ?

Malgré quelques différences, les mobilités marocaines ont obéi à ce schéma et partagent avec les autres migrations africaines de nombreuses caractéristiques : une féminisation croissante des diasporas, une élévation incontestable du niveau socioculturel des migrants, l'émergence des nouvelles générations (avec toutes les nouvelles problématiques qui en découlent et qui «font» l'actualité), l'installation de nombreux migrants dans la mobilité entre plusieurs espaces (loin de certains poncifs sur «l'intégration»), et enfin une forte reconnexion des compétences avec le pays d'origine. Là non plus, on n'est plus dans la seule logique du «brain drain» et la diaspora, notamment de haut niveau, se révèle un réel atout pour le développement de l'Afrique.

Quelle place occupe la femme africaine dans le Forum 2016 ?

Le Forum de l'année dernière avait été exclusivement consacré aux femmes en Afrique. Mais cette année, nous traiterons de leur rôle dans l'immigration, pour mettre en exergue au moins deux dynamiques. Réparer d'abord une sorte de malentendu historique, car très longtemps, la migration a été perçue comme

uniquement masculine. Les femmes ne partaient, croyait-on, que pour suivre dans le cadre du regroupement familial le mari parti bien avant. C'est évidemment vrai en grande partie, mais les études récentes démontrent que de nombreuses Africaines, y compris des Maghrébines, sont aussi parties seules et depuis longtemps. Le rôle de ces pionnières a été trop souvent méconnu. Ce phénomène s'est accéléré ces dernières décennies et c'est la deuxième dimension que nous souhaitons donner à voir. Parler des femmes des diasporas, c'est en réalité parler d'un migrant sur deux. Mais derrière cette importance numérique, il y a des évolutions socioculturelles très importantes. Cette féminisation de plus en plus visible révèle et renforce à la fois les dynamiques d'émancipation à l'œuvre un peu partout dans le continent : malgré la persistance de discriminations, les Africaines de l'immigration sont de plus en plus cultivées, de plus en plus actives sur le marché du travail et leur rôle social est de plus en plus évident et nécessaire.

Quel impact a ce Forum sur la ville d'Essaouira et sur le Maroc ?

En quelques années, le forum s'est affirmé comme un espace original de rencontres et d'échanges, marqué par une liberté de ton incontestable, rassemblant divers types d'acteurs : des chercheurs, des politiques, des acteurs de la société civile, des créateurs et de simples festivaliers. À cheval entre la recherche la plus avancée et les expériences du terrain, le format lui-même, étalé sur deux grosses demi-journées, permet des échanges sereins et sans précipitation.

http://lematin.ma/journal/2016/-le-forum-du-festival-gnaoua-s-est-affirme-comme--un-espace-original-de-rencontres-et-d-echanges-/247334.html

La polémique enfle sur la loi relative au travail domestique

Vendredi, 13 mai, 2016 à 16:36 Par Siham Toufiki

Rabat – L'adoption par la commission des affaires sociales à la Chambre des représentants du projet de loi 19-12 relatif au travail domestique a suscité de vives critiques de la part des organisations de défense des droits de l'enfant et des parlementaires qui déplorent particulièrement l'autorisation du travail des mineurs dès l'âge de 16 ans.

Pour nombre de défenseurs des droits de l'enfant, l'adoption de ce projet de loi est contraire aux dispositions de la Constitution marocaine et aux engagements internationaux du Royaume dans le domaine de la protection des droits des enfants.

L'adoption de cette loi est un "revers" pour les droits et constitue un "crime" à l'encontre de l'enfance marocaine, a indiqué le président du Forum des associations de l'enfance, Abdelali Rami, dans une déclaration à la MAP, notant qu'en autorisant le travail domestique des mineurs de moins de 18 ans, en l'absence de véritables garanties de protection, l'on porte un coup dur aux nobles objectifs du législateur qui insiste sur le respect des droits de l'enfant et de ses intérêts.

"Au moment où nous attendons la promulgation de lois qui garantissent les droits des enfants à la scolarisation et à la santé, nous avons été surpris par l'adoption de ce projet de loi qui aura des conséquences négatives et dangereuses sur l'avenir des générations futures", a déploré M. Rami.

M. Rami rejoint ainsi l'avis de l'organisation internationale de défense et de promotion des droits de l'Homme qui souligne que l'emploi des enfants de moins de 16 ans les expose à plusieurs dangers notamment la maltraitance physique, les carences alimentaires, le manque de sommeil, le manque de repos, abus sexuel, avortements multiples, dépressions, névrose, addiction et les tentatives de suicide.

Cette loi a été contestée même par certains parlementaires qui pensent, à l'instar de Nouzha Sqalli, membre du Parti du Progrès et du Socialisme (PPS), qu'il était attendu que le texte tienne compte des conditions difficiles dans lesquelles travaillent les enfants et qui sont dépourvues des moindres critères humains notamment en ce qui concerne la durée et la pénibilité du travail.

"**Il était nécessaire que cette loi prenne en considération les avis des instances constitutionnelles comme le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** ainsi que du Conseil économique, social et environnemental (CESE) et des acteurs de la société civile qui ont déployé d'importants efforts pour convaincre le gouvernement à relever l'âge minimum de travail à 18 ans", a ajouté l'ancienne ministre.

Pourtant, le ministère des affaires sociales avance que le projet de loi n° 19-12 relatif au travail domestique constitue un "important acquis" pour cette catégorie de travailleurs qui jouissent désormais de plusieurs droits sociaux. Parmi ces principaux acquis, le texte cite l'obligation d'établir un contrat de travail, de faire bénéficier le travailleur de la couverture sociale et de périodes de congés, ainsi que de la protection contre les travaux dangereux, outre la formation, l'interdiction des intermédiaires physiques rémunérés et la mise en place de peines répressives en cas de violation de la loi.

Ce projet, souligne le ministère, s'inspire des conventions internationales en la matière et plus particulièrement des conventions n 138, 182 et 198 sur le travail infantile et l'âge minimum de travail.

L'observatoire national des droits de l'enfant qui ne semble pas partager pleinement l'avis du gouvernement à ce sujet, a appelé les parlementaires à rejeter ce texte, relevant que son adoption sape les efforts des militants qui œuvrent depuis plusieurs années à défendre les droits des enfants à l'éducation et à l'égalité.

Il a également appelé à mettre en place une stratégie permettant aux travailleurs domestiques mineurs d'être intégrés dans le système d'éducation et de formation, relevant que le ministre de l'éducation nationale et plusieurs départements concernés ainsi que des associations de la société civile avaient fait part de leur disposition à prendre en charge ces enfants et à leur offrir l'occasion de poursuivre leur scolarité dans des conditions dignes.

En attendant, bon nombre de militants des droits de l'enfant et de parlementaires portent leurs espoirs sur l'article 59 de la Constitution marocaine qui stipule que SM le Roi peut demander aux deux Chambres du Parlement qu'il soit procédé à une nouvelle lecture de tout projet ou proposition de loi.

http://www.mapexpress.ma/actualite/opinions-et-debats/la-polemique-enfle-sur-la-loi-relative-au-travail-domestique/

Forum du Festival Gnaoua : « Toute l'Humanité appartient à la diaspora africaine »

Posté le 13/05/2016

Essaouira accueille son désormais mythique Festival Gnaoua pour la 19ème fois depuis hier jeudi. Et, comme à leur habitude, la ville et ses habitants ont.....

Essaouira accueille son désormais mythique Festival Gnaoua pour la 19ème fois depuis hier jeudi. Et, comme à leur habitude, la ville et ses habitants ont mis les petits plats dans les grands pour recevoir les dizaines de milliers d'amoureux de la « Gnaoua Vibe ».

En marge de cette osmose musicale annuelle, depuis cinq années, le Festival organise, en partenariat avec le Conseil National des Droits de l'Homme marocain, son Forum d'échanges et de débats, qui cette année est consacré à la thématique « Diasporas africaines, racines, mobilités, ancrages ».

Neila Tazi, fondatrice, productrice et organisatrice émérite du festival, a d'ailleurs insisté dans son allocution d'ouverture sur la place primordiale de l'Afrique dans les débats du Forum depuis plusieurs éditions. En effet, l'Afrique est depuis trois ans la thématique centrale du forum avec une première édition consacrée à l'histoire en 2014 suivie par une seconde consacrée aux femmes en 2015.

M. Driss Yazami, Président du CNDH, a quant à lui déclaré dans son discours inaugural que « la culture peut être un moteur du développement économique pour notre pays et notre continent. Le Festival Gnaoua l'a démontré à Essaouira de manière extraordinaire depuis ses débuts ».

Ces interventions ont été suivies par les deux panels de la première matinée du forum, dédiés respectivement au « cosmopolitisme africain » et à la thématique « diasporas et marché de savoirs-globaux ». Les intervenants du premier panel, riche en diversité de parcours, ont présenté des pistes de compréhension et de définition du concept de cosmopolitisme africain.

Entre la nationalité d'origine ou d'adoption, ou les différentes formes d'inclusions politiques et sociales à l'étranger, les diasporas africaines sont multiples et sont traversées de clivages. Si les migrations africaines sont souvent associées à des images de misère et d'exclusion, voire de mort, l'Afrique est également le continent qui a le plus fort ratio de cerveaux à l'étranger, loin devant l'Asie. Les mobilités humaines et les perceptions sont en train de changer pour l'Afrique et les Africains. Fouad Laroui, écrivain de la diaspora marocaine, bien qu'ayant ouvert le panel, l'a parfaitement synthétisé en affirmant qu'il était « nécessaire de construire un discours cosmopolite pour intégrer ceux qui se sentent exclus ».

Le second panel a particulièrement approfondi l'apport des diasporas africaines sur les marchés de savoirs globaux. Si les compétences africaines dans le monde se sont multipliées par 2 en 10 ans selon l'OCDE, force est de constater qu'en retour peu de compétences reviennent sur le continent, qui est de fait exposé à une carence paradoxale. De l'autre côté, là où les diasporas se trouvent, il est nécessaire de leur laisser et de leur trouver une place dans l'édifice national. La nationalité, miroir de la citoyenneté, les droits de votes, le rôle dans la société civile ou encore les représentants dans les Parlements nationaux sont autant de critères à potentiellement concilier pour inclure les diasporas africaines.

La conclusion émanera finalement des échanges avec la salle à la fin du second panel : « Chaque être humain sur Terre est issu de la diaspora africaine puisque l'humanité est née en Afrique ».

Zouhair Yata

http://log.ma/post/179682/forum-du-festival-gnaoua-toute-l-humanite-appartient-a-la-diaspora-africaine

TRAVAIL DOMESTIQUE: L'ÂGE MINIMAL DIVISE LE GOUVERNEMENT ET LE CNDH

Par Abdelhafid Lagzouli le 13/05/2016 à 21h24 (mise à jour le 14/05/2016 à 00h18)

Kiosque360. Dans son projet de loi sur le travail domestique, le gouvernement fixe à 16 ans l'âge minimum du personnel de maison lors de son recrutement. Une limite que le CNDH estime contraire aux conventions internationales sur les droits de l'Enfant, ratifiées par le Maroc.

Le Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH) n'apprécie pas la méthode avec laquelle le gouvernement gère certains dossiers. Et il le fait savoir! Vendredi, des responsables du Conseil ont publiquement accusé Abdelilah Benkirane, Chef de gouvernement, et la majorité de ne pas respecter des institutions «constitutionnelles» telles que la leur.

Le CNDH pointe ainsi du doigt le fait que le gouvernement «demande régulièrement l'avis consultatif du Conseil sur un certain nombre de dossiers sans jamais en prendre compte lors de la mise en place des lois», rapporte Assabah dans son numéro de ce week-end des 14 et 15 mai. «Pourquoi créer des institutions comme la nôtre si leurs avis ne sont jamais pris en compte?», aurait lancé Mohamed Essabbar, secrétaire général du CNDH, selon des sources du journal.

Dernier exemple en date, le projet de loi 12-19 relatif au travail des domestiques. Lors de sa rédaction, la majorité a décidé de fixer à 16 ans l'âge minimal autorisé pour embaucher du personnel de maison, alors que le CNDH estime que le recrutement doit concerner uniquement des personnes majeures (18 ans et plus).

Pour certains membres du CNDH, seule une manifestation de rue pourrait faire entendre leur voix. En attendant, partout où une rencontre contre ce projet est organisée, ils sont présents. «Lors d'une réunion de coordination, jeudi à Agadir, dédiée à la préparation d'un sit-in de protestation contre l'adoption du travail des mineurs comme employés de maison, la majorité des participants étaient des membres de la Commission régionale des Droits de l'Homme», rapporte le journal.

http://www.le360.ma/fr/politique/travail-domestique-lage-minimal-divise-le-gouvernement-et-le-cndh-72081

FESTIVAL GNAOUA : JAMAALADEEN TACUMA ET MAÂLEM HASSAN BOUSSOU ENFLAMMENT LA SCÈNE

15/05/16 publié par SB

19è Festival Gnaoua et Musiques du Monde : Randy Weston Randy Weston lors du 19è Festival Gnaoua et Musiques du Monde

Le bassiste américain mondialement reconnu, Jamaaladeen Tacuma a présenté, vendredi soir à Essaouira, une partie de son répertoire avant d'inviter Maâlem Hassan Boussou à le rejoindre pour une fusion imprégnée des racines et des origines pour un concert mémorable dans le cadre du 19è Festival Gnaoua et Musiques du Monde.

Un concert qui a tenu toutes ses promesses avec des moments forts pour une fusion haute en couleurs et en émotions qui a fait vibrer le nombreux public.

Né à Philadelphie, Jamaaladeen Tacuma a su faire sa place dans le « free jazz » en devenant une référence et dont l'un des albums a été nominé aux Grammy Awards en 1998.

Maâlem Hassan Boussou appartient à une famille de musiciens gnaouas. Fils de feu Maâlem H'mida Boussou, Hassan Boussou a été éduqué selon les préceptes de la tradition gnaouie.

Lors de cette soirée, le public avait rendez-vous aussi avec le pianiste américain de renom et une des références dans le monde restreint du jazz, Randy Weston. Cet artiste a toujours puisé dans les racines africaines du jazz pour développer sa musique.

Pour finir la soirée en beauté, le très célèbre groupe musical marocain, Hoba Hoba Spirit a enflammé la scène de la Place Moulay El Hassan. Les Hoba Hoba Spirit sont de retour plus fort que jamais. Ce groupe a gratifié le public par des tubes puisés dans leur répertoire. Entre le rock, le hip hop, le funk et le folklore, Hoba Hoba Spirit incarne la scène avant-gardiste, contemporaine et engagée marocaine avec des chansons qui deviennent des tubes à chaque fois.

Organisée sous le Haut patronage de SM le Roi Mohammed VI, la 19ème édition du Festival Gnaoua et musiques du monde (12-15 mai) investit les espaces les plus emblématiques de la ville, comme la Place Moulay El Hassan, la plage, en plus de la terrasse du Borj Bab Marrakech, Dar Loubane, Bab Doukkala et Zaouia Issaoua.

Comme à leur habitude, les organisateurs se sont montrés audacieux dans la concrétisation de l'esprit du festival, en allant chercher des musiques et des cultures aussi lointaines que différentes pour les inviter à fusionner la musique gnaouie.

Ce festival défend **l'ancrage africain du Maroc à travers cette culture. Et c'est bien pour cela qu'avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** les organisateurs consacrent un forum à l'Afrique pour la 3ème année consécutive.

Le festival propose cette année encore une programmation jazz et world music de grande facture pour les mélomanes et les centaines de milliers de fidèles de ce rendez-vous à l'ambiance unique.

http://lnt.ma/festival-gnaoua-jamaaladeen-tacuma-et-maalem-hassan-boussou-enflamment-la-scene/

البام: قانون العمال المنزليّين يكرس العبودية

لا يزال مشروع القانون 19.12، المتعلق بتشغيل العمال المنزليين، يثير عددا من ردود الفعل الرافضة لتمريره من قبل الأغلبية في مجلس النواب؛ حيث عبّرت منظمة نساء حزب الأصالة والمعاصرة عن رفضها لهذا المشروع، معتبرة أنه يكرس العبودية.

واستهجنت المنظمة، في بلاغ لها، إصرار الأغلبية الحكومية على تمرير مشروع القانون 19.12 المتعلق بتشغيل الأطفال القاصرين دون سن الثامنة عشرة، خاصة ما تعلق منه بتشغيل خادمات البيوت، مشددة على أن "هذه المبادرة التشريعية هي بمثابة جريمة نكراء في حق الطفولة المغربية، وتكرس لمبدأ السخرة الذي يعتبر من بقايا أشكال العبودية".

وتابع البلاغ أن هذا المشروع "يشكل نقضا لالتزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان وخرقا سافرا لاتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها المغرب سنة 1993 والبروتوكولين الملحقين بها، وتجاوزا واضحا للتوصيات الصادرة عن اللجنة الأممية لحقوق الطفل عقب مناقشتها للتقرير الحكومي المقدم من طرف الدولة المغربية".

وواصلت منظمة نساء الأصالة والمعاصرة هجومها على الأغلبية الحكومية بالقول إن "مشروع القانون المذكور يعد مخالفة واضحة لمبادئ وروح دستور 2011"، مضيفة أنه يعد "ضربا لمبدأ الديمقراطية التشاركية **كما تجلى ذلك واضحا من خلال تهميش التوصيات الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي**، فضلا عن رفض جميع مقترحات منظمات المجتمع المدني الديمقراطي".

وعبرت المنظمة عن استعدادها، كمنظمة نسائية، للدخول في "كافة أشكال النضال" مع مكونات الحركة النسائية والأحزاب السياسية المنتمية إلى الصف الديمقراطي الحداثي من أجل استصدار قانون يحظر ويحرم تشغيل القاصرين في البيوت، وعلى وجه الخصوص الطفلات القاصرات، ومن أجل قانون ملزم باحترام جميع الحقوق الواردة في اتفاقية حقوق الطفل دون تفريق أو تمييز.

http://journaux.top/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%85-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B2%D9%84%D9%8A%D9%91%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D9%83%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84/

مهرجان سلوان الربيع الثقافي والبيئي والفني بسلا يصدر لائحة توصيات لحماية البيئة

10:10 - 16.05.2016

خلصت الندوة العلمية في موضوع "البيئة والتغيرات المناخية .. الأفق والالتزامات" التي نظمتها جمعية سلا المستقبل –بدعم من وزارة الثقافة ومؤسسة سلا للفنون والثقافة، وبتعاون مع فعاليات جامعية ومدنية وتربوية مهتمة بالبيئة –بمقر المدرسة العليا للتكنولوجيا بسلا ،في إطار فعاليات الدورة الثامنة لمهرجان "سلوان – الربيع الثقافي والبيئي والفني لمدينة سلا" ما بين 5 و8 ماي الجاري، بمساهمة أساتذة باحثين ومختصين وممثلين عن قطاعات حكومية ونشطاء جمعويين في المجال البيئي، نخص منهم بالذكر، وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، الجماعة الحضرية لسلا، المدرسة العليا للتكنولوجيا بسلا، الائتلاف المغربي من أجل العدالة المناخية، جمعية سواني الثقة، شبكة مبادرات الفلاحة الايكولوجية بالمغرب..

وخلصت هذه الندوة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها "حماية الطبيعة حق كوني وواجب أخلاقي ،احترام البيئة والحفاظ عليها واجب إنساني، وليس مشكلة تقنية فقط، جعل التقدم العلمي والتكنولوجي في خدمة تطور الإنسانية، معادلة البيئة – التنمية لا يمكن حصرها في سياسة المساعدات، حل المشاكل الناتجة عن نفاذ الثروات والضغوطات الديمغرافية والمتطلبات الإيكولوجية، تنزيل حق الولوج إلى الماء، مساعدة البلدان السائرة في طريق النمو لاستغلال مواردها وطاقتها المائية، محاربة التصحر والحد من الاستغلال المفرط للثروات الغابوية، التركيز على الإنتاج المحلي ذي المعايير الصحية، إدماج رؤية البيئة والتضامن التنموي في سياسات المدن، توفير خدمات وموارد طاقية مستدامة وعصرية، الانخراط في آليات مواجهة آثار التغيرات المناخية على مستويات (التصحر، تدهور طبقة الأوزون، تقلص الثروة النباتية والحيوانية، الكوارث الطبيعية، الاحترار، اجتثاث الغابات، تلوث المياه بالمنابع والمحيطات، النفايات الصناعية والمنزلية...)، تدشين عهد جديد من التضامن بين شعوب العالم لفائدة الأجيال المقبلة.."

http://www.journaux.ma/actualite/32233